وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماستر في العلوم الاقتصادية

H/330.604
2011/74

آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تخصص:نقود و مؤسسات مالية

إعداد الطلبة :
حناشي اسمهان
خلفلاوي شمس الهدى
كودري حنان

إشراف الأستاذة :
براهمية أمال

السنة الجامعية : 2011/2010

الفهرس

ملخص	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:أساسيات عن الاستثمار	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار	3
المطلب الأول:تعريف الاستثمار و أهميته	3
1-تعريفه و مفاهيمه	3
2-أهمية الاستثمار	6
المطلب الثاني:خصائص الاستثمار	7
1-تكاليف الاستثمار	7
2-التدفقات النقدية	8
3-مدة حياة المشروع	8
4-القيمة المتبقية	8
المطلب الثالث:أهداف الاستثمار	8
1-المحافظة على رأس مال المستثم	9
2-تحقيق أقصى عائد ممكن.	9
3-تعضيم القيمة السوقية للأسهم	10
4-تحقيق السيولة	10
المبحث الثاني:الاستثمار : الأشكال ، المبادئ والأ دوات	11
المطلب الأول:أشكال الاستثمار	11
1-من حيث الطبيعة القانونية	11
2-من حيث المدة الزمنية	12
3-من حيث الأهمية و الغرض	12
4-من حيث الموطن	13
المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار	14
1-مبدأ الاختيار	14
2-مبدأ المقارنة	15

3-مبدأ الملائمة	15
4-مبدأ التنويع	15
المطلب الثالث: أدوات الاستثمار	16
1-أدوات الاستثمار المالي	16
2-أدوات الاستثمار الحقيقي	19
المبحث الثالث:الاستثمار: المحددات ، المحفزات والمخاطر	23
المطلب الأول:محددات الاستثمار	23
1-الاستثمار و سعر الفائدة	23
2-الاستثمار و التوقعات	24
3-الاستثمار و مستوى الأرباح	25
4-الاستثمار و معدل التغير في الدخل	26
المطلب الثاني:محفزات الاستثمار	27
المطلب الثالث:مخاطر الاستثمار	28
1-تعريف مخاطر الاستثمار	28
2-أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار	29
خلاصة	31
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	33
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و أهميته	34
1-تعريفها و مفاهيمها	34
2-أهمية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية	36
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	38
المبحث الثاني:التنمية الاقتصادية : المظاهر، الأبعاد و المستلزمات	40
المطلب الأول: مظاهر التنمية الاقتصادية	40
المطلب الثاني:أبعاد التنمية الاقتصادية	42
1-البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية	42
2-البعد الاجتماعي للتنمية	42
3-البعد السياسي للتنمية	43
4-البعد الدولي للتنمية	43
5-البعد الحضاري للتنمية	43
المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية	44
المبحث الثالث:التنمية الاقتصادية ، الإستراتيجيات، التمويل و العراقيل	48
المطلب الأول:إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	48
1-استراتيجية النمو غير المتوازن للتنمية	50

2-استراتيجية النمو المتوازن للتنمية	50
3-استراتيجية النمو المخطط	51
المطلب الثاني:تمويل التنمية	51
1-أهمية المدخرات و التمويل المحلي للتنمية	52
2-التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية	59
المطلب الثالث:عراقيل التنمية الاقتصادية	61
1-العوامل الاقتصادية	61
2-العوامل غير الاقتصادية	64
خلاصة	67
الفصل الثالث: انعكاسات تشجيع و ترقية الاستثمار على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	69
المبحث الأول:السياسة الاستثمارية في الجزائر	70
المطلب الأول:السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)	70
1-السياسة الاستثمارية في الفترة(1962-1966)	70
2-السياسة الاستثمارية في ظل المخططات التنموية(1967-1989)	73
المطلب الثاني:السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1993)	76
1-الاجراءات القانونية	76
2-السياسة الاقتصادية	78
المطلب الثالث : السياسة الاستثمارية في ظل اقتصاد السوق (1994-2011)	79
1-الاجراءات القانونية	79
2-السياسة الاقتصادية	81
المبحث الثاني:الواقع الاستثماري في الجزائر	90
المطلب الأول :مفهوم المناخ الاستثماري و مقوماته في الجزائر	90
1-تعريف المناخ الاستثماري	90
2-مقومات المناخ الاستثماري	91
3-المناخ الاستثماري في الجزائر	92
المطلب الثاني:المؤسسات المكفلة بالاستثمار في الجزائر	95
1-على المستوى الاستراتيجي و السياسي	95
2-على المستوى العملي و التنفيذي	96
المطلب الثالث : المعاهدات و الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات المبرمة بين الجزائر والدول و الهيئات الدولية	100
1-الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي	100
2-الاتفاقيات المبرمة على المستوى المتعدد الأطراف	100
المبحث الثالث: انعكاسات السياسات الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر	101
المطلب الأول: أثر السياسات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر	101
1-قطاع المحروقات	102

2-قطاع الخدمات و البناء و الاشغال العمومية	102
3-قطاع الصناعة	102
4-قطاع الفلاحة	102
5-قطا الصيد البحري	102
المطلب الثاني: تقييم السياسات الاستثمارية في الجزائر	102
1-مستوى نمو غير كافي	102
2-عدة مناطق و جهات لم تستفد من النمو الاقتصادي	103
3-الوزن الكبير لبعض القطاعات و الهيئات	104
المطلب الثالث:معوقات و آفاق الاستثمار في الجزائر	104
1-معوقات الاستثمار	104
2-آفاق الاستثمار	107
خلاصة	109
الخاتمة العامة	111

شـــكـــــر

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والديا و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله و الشكر لله وفقنا لاتمام هذا العمل

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء الى كل الأساتذة على ما قدموه الينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي

و نخص بالذكر الى من امتدت أياديها في احتضان ما أنجزنها مراجعة منها وتمحيصا و إشرافا التي نشيد بالدرجة العالية في أخلاقها و تواضعها الأستاذة براهمية آمال

إهـــداء

الحمد لله الذي يحمده كل كتاب و بذكره يصدر كل خطاب و أحمدك ربي ذلك الحمد الذي يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و على أله و صحبه الطيبين أهدي هذا العمـل

و حصيلة سنين من الدراسة إلى:

اللوحة الخالدة بالوجدان و الاسم الرافض للنسيان إلى خرير دموعنا و كهوف أحزاننا إلى من حوتنا بحضنها الدافئ فكانت كل حياتنا و أمدتنا بكل ما تملك فكانت عشقنا و وجداننا إلى من نحس بالأمان بين ذراعيها ونرى الأمل في عينيها إلى الحنان الفياض و القلب المرتضى الأم الغالية.

إلى من صنعنا بفضله مركبة المستقبل و ترعرعنا بين أحضانه و سقانا حتى صلابة عودنا إلى الذي سهر الدهر و احترق كالشمعة لينير رواق الحياة وفتح لنا باب العزيمة و أزاح الرمال عن طريق طموحاتنا الأب العزيز أطال الله عمرهما.(الى روح أب حنان رحمه الله برحمته الواسعة) .

إلى النجمات الساطعات في سمائنا و شمعات سعادتنا و بسمة شفاهنا في هذه الدنيا أخواتنا.

إلى أقرب من نور الصباح إلى أعيننا و أقرب من الوريد إلى قلبنا إلى من يسري حبهم في جوارحنا كسريان الدم في العروق إخواننا.

إلى أحب الناس إلى قلوبنا أخوالنا وأعمامنا.

إلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد و كل من يحترمنا إلى طلبة قسم العلوم الاقتصادية دفعة 2011-2010

الى كل من سهى عنهم قلمنا لكن قلوبنا لن.

حنان

شمس الهدى

إهـــداء

الحمد لله الذي يحمده كل كتاب و بذكره يصدر كل خطاب و أحمدك ربي ذلك الحمد الذي يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و على أله و صحبه الطيبين أهدي هذا العمـل

و حصيلة سنين من الدراسة إلى:

اللوحة الخالدة بالوجدان و الاسم الرافض للنسيان إلى خرير دموعنا و كهوف أحزاننا إلى من حوتنا بحضنها الدافئ فكانت كل حياتنا و أمدتنا بكل ما تملك فكانت عشقنا و وجداننا إلى من نحس بالأمان بين ذراعيها ونرى الأمل في عينيها إلى الحنان الفياض و القلب المرتضى الأم الغالية.

إلى من صنعنا بفضله مركبة المستقبل و ترعرعنا بين أحضانه و سقانا حتى صلابة عودنا إلى الذي سهر الدهر و احترق كالشمعة لينير رواق الحياة وفتح لنا باب العزيمة و أزاح الرمال عن طريق طموحاتنا الأب العزيز أطال الله عمرهما.(الى روح أب حنان رحمه الله برحمته الواسعة) .

إلى النجمات الساطعات في سمائنا و شمعات سعادتنا و بسمة شفاهنا في هذه الدنيا أخواتنا.

إلى أقرب من نور الصباح إلى أعيننا و أقرب من الوريد إلى قلبنا إلى من يسري حبهم في جوارحنا كسريان الدم في العروق إخواننا.

إلى أحب الناس إلى قلوبنا أخوالنا وأعمامنا.

إلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد و كل من يحترمنا إلى طلبة قسم العلوم الاقتصادية دفعة

2011-2010

الى كل من سهى عنهم قلمنا لكن قلوبنا لن تنساهم

شمس الهدى
إسمهان، حنان

المقدمـــة

إن الفجـوة الكبيـرة بـين الـدول الصـناعية المتقدمـة و الـدول الناميـة جعلـت هـذه الاخيـرة تواجـه عـدة تحـديات تنمويـة اقتصـادية واجتماعيـة، وهـذا مـا دعاهـا الـى ضـرورة الاهتمـام بالتنميـة الاقتصـادية التـى مـن شـأنها أن تخرجهـا مـن مـأزق وكـابوس التخلف،محاولـة بـذلك اللحـاق بركـب الـدول الصـناعية المتقدمـة، إلاّ أنّ المشـكلة الرئيسـية التـي تعوقهـا عـن تحقيـق أهـدافها هـي نـدرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

ويترتـب علـى ذلـك ضـرورة الاهتمـام بالسياسـة الاسـتثمارية الحكيمـة، التـي تعتبـر وجـه مـن أوجـه تحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي العصـر الحـالي. والواقـع الاقتصـادي الـدولي خيـر شـاهد علـى أن دول العـالم تلهـث نحـو اللحـاق بركـب التنـافس الـدولي الرامـي إلـى البحـث عـن سـبل تشـجيع و تنشيط الاستثمارات وجذب أعظم كم منها.

و الجزائـر كغيرهـا مـن الـدول الناميـة تعـاني مـن ركـود فـي الاسـتثمارات و اقبـال محتشـم عليهـا ، وذلـك بـالرغم مـن الجهـود الكبيـرة المبذولـة لتحسـين مناخهـا مـن جهـة و مـنح التسـهيلات والمزايـا والضـمانات المتعـددة لجـذبها مـن جهـة اخـرى لتشـارك بـذلك فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية،حتى تحـد مـن الاقتـراض مـن الخـارج، ومـا يحملـه مـن أعبـاء ومخـاطر المديونيـة الخارجيـة فـي الأجـل الطويـل. بالإضـافة إلـى نقـل التكنولوجيـا المصـاحبة للاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة.

وفـي إطـار تصـميم الدولـة للبيئـة الاسـتثمارية المشـجعة ، لا بـد أن تأخـذ فـي الحسـبان بيئـة الاسـتثمار العالميـة، و التطـورات العالميـة المعاصـرة، التـي يمـر بهـا الاقتصـاد العـالمي حاليـا، المتمثلـة فـي العولمـة « La Mondialisation ». إذن يمكـن الآن الحـديث عـن اقتصـاد كـوني كوكبي تجري فيه العلاقات الاقتصادية، دون النظر بعين الاعتبار للحدود السياسية للدول.

وتتجلـى أهميـة البحـث فـي كـون أن الاسـتثمار اليـوم يعـد مـن أهـم مواضـيع السـاعة اثـارة والشغـل الشاغـل لرجـال السياسـة و الاقتـصاد، و مجـال اهـتمام الباحثيـن و الجـامعيين، و انشـغال رجـال الأعمـال و المتعـاملين الاقتصـاديين و البنـوك و الهيئـات الماليـة... الـخ و المهتمـين بقضـايا الاسـتثمار و التنميـة كمـا ان التحـول الاقتصـادي الهـام الـذي عرفتـه الجزائـر نحـو اقتصـاد السـوق، والانفتـاح علـى الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يعتبـر مـن مقتضـيات الإصـلاحات الاقتصـادية الحديثـة فـي الجزائـر، التـي تعـالج الظـروف الاقتصـادية الصـعبة التـي تمـر بهـا الـبلاد، كظـاهرة البطالـة وازديـاد الفقـر وانخفـاض القـدرة الشـرائية للمـواطن. فالاسـتثمار يسـاهم فـي خلـق فـرص عمـل جديـدة والرفـع مـن النمـو الاقتصـادي اضـافة الـى ان التنميـة الاقتصـادية ليسـت ذات دلالـة، مـا لـم تكـن مرتبطـة بمتغيـر الاسـتثمار. إذ أنـه يـؤثر بصفـة مباشـرة علـى أغلبيـة المتغيـرات الاقتصـادية الأخـرى كالإنتـاج، الصـادرات، الـواردات، الأجـور، الاسـتهلاك، النـاتج الـداخلي الخـام، التشغيل..إلخ.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

"مـا مـدى فعاليـة السياسـة الاسـتثمارية التـى اتبعتهـا الجزائـر فـي ظـل مسـار تنميتهـا الاقتصادية ؟

و هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هـي التـدابير والسياسـة التحفيزيـة التـي اتخـذتها الجزائـر لتـوفير منـاخ ملائـم لجـذب الاستثمارات ؟

- ما هو دور سياسة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الحديثة ؟
- الإصلاحات الاقتصادية الجارية هل وصلت إلى المستوى المطلوب الذي يتطلبه المناخ الملائم للاستثمار ؟
- و ما هي الانعكاسات التي تتمخض عن تشجيع و ترقية الاستثمار، إلى المستويات المطلوبة على التنمية الاقتصادية، و بالتالي بعث حلول مواتية للمشاكل التنموية التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني؟

و من اجل التعامل مع التساؤلات السابقة و على اساس مبادئ البحث العلمي و كمنطلق للدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات حتى تمكننا من الوصول الى اهداف هذا البحث والتي تتمثل في:

- يساهم الاستثمار الموجه بصورة صحيحة إلى زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق من تنمية متواصلة.

-تتحقق أهداف التنمية الإقتصادية بمعرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة.

- غياب سياسة فعلية لجذب و استيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-انعكاسات جهود الجزائر في مجال تشجيع و تطوير الاستثمار و الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة على التنمية تعتبر جد محدودة، إن لم نقل ضعيفة، بالنظر إلى الوضع الاجتماعي (البطالة و تدني مستوى الدخل...)

و تم اختيار هذا الموضوع بالذات لصلته المباشرة بشعبة العلوم الاقتصادية و اهميته الكبيرة في الوقت الراهن وايضا بهدف اثراء المكتبة الجامعية.

و للالمام بالبحث بجميع جوانبه وخلق ارتباط وثيق لجميع عناصره تم الاعتماد في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها عليها طبيعة الموضوع لأنه لابد من الإحاطة بالظاهرة محل الدراسة وجمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بها بالإضافة الى الإعتماد في نقاط ضيقة من الموضوع على المنهج التاريخي الذي يبرز من خلال المراحل التنموية التي عرفتها الجزائر.

أما فيما يتعلق بأهم صعوبات الدراسة هي ندرة المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع، وصعوبة الحصول عليها، وخاصة حالة الجزائر على مواقع الانترنيت إضافة الى تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها .

وإنطلاقا من المعلومات المتوفرة و بناءا على طرح أهداف الموضوع و بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من الفرضيات تم وضع هيكل الدراسة كالأتي:

الفصل الأول:أساسيات عن الإستثمار

الفصل الثاني: أساسيات عن التنمية الإقتصادية

الفصل الثالث:إنعكاسات تشجيع و ترقية الإستثمار على التنمية الإقتصادية

الفصل الأول: أساسيات عن الاستثمار

تمهيد:

لقد أصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية، حيث أولى بعض الإقتصاديين أهمية كبيرة لعنصر الإستثمار واعتبروه محركا أساسيا يمكن من إعطاء إقتصاديات الدول النامية نوعا من الفعالية والقدرة التي تمكِّنها من رفع معدل نموها الإقتصادي ودفع عجلة التقدم وتقليص الهوة بينها وبين الدول المتقدمة لهذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار و بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الإستثمار، حيث سنتطرق إلى :

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستثمار

المبحث الثاني:أشكال وأدوات الاستثمار

المبحث الثالث:محددات، محفزات ومخاطر الاستثمار.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للإستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة للنمو الاقتصادي، و عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية و استغلال للموارد البشرية، و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالإستثمار من تعريف و أهمية و خصائص و أهداف كما يلي:

مطلب 1:تعريف الإستثمار و أهميته

1 -تعريفه و مفاهيمه:

الفصل الأول: أساسيات عن الاستثمار

كلمة إستثمار من المصطلحات الشائعة الإستعمال من طرف المفكرين و الإقتصاديين و غيرهم ، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه و تعددت و يمكن تعريف الإستثمار بما يلي:[1]

- "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة و لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

*القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

*النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

*المخاطرة الناشئة عن إحتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها .

و يلاحظ أنه إذا تم إستعمال لفظ investment باللغة الإنجليزية بصيغة المفرد فإن ذلك يعني المفهوم الذي تم شرحه أعلاه ،أما إذا تم إستعمال لفظ investments أي بصيغة الجمع فإن ذلك يعني دراسة موضوع الإستثمار.

- كذلك الإستثمار[2]:هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الإستثمار على شكل مادي أو على شكل غير مادي .

فلو حاولت أن تنظر إلى الموجودات المالية سواء لدى الأفراد (الأسر)أو لدى المشروعات لوجدت أنها تتكون من موجودات مالية وموجودات مادية.

-موجودات مادية:مثل الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع المعمرة، الآلات و المعدات، السيارات...الخ.

-موجودات مالية:(غير مادية)مثل النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات و الأسهم و التعهدات...الخ.

وعليه فإن أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر إستثمار.

- و أيضا:إستخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل.[3]

كما عرفه كل من Guitton وLambert على انه:[4]

- حسب Guitton:"الاستثمار هو تزايد مكونات الطاقات المتاحة أي هو تقبل تضحية الحاضر لتحسين المستقبل....".

- أما Lambert فعرفه:"الاستثمار عملية تهدف إلى إنتاج سلع رأسمالية التي هي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية ،و تستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة".

و عموما يعرف الاستثمار على انه"التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار و كذلك هو اكتساب الموجودات المادية و المالية.

غير أن هذا المفهوم للاستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية.وبذلك نميز بين مفهومين للاستثمار:(أ) مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي.(ب):مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي والمحاسبي.

أ)مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على انه مساهمة في الإنتاج والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات وهذا الإنتاج له عدة عناصر

---

(1) زياد رمضان،"الإستثمار المالي و الحقيقي"،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان ،1998،ص13.

(2) طاهر حيدر حردان،"مبادئ الإستثمار"،دار المستقبل،عمان ،الأردن،1997،ص ص13،14.

(1) عبد العزيز فهمي هيكل،"أساليب تقييم الإستثمارات"،الدار الجامعية،بيروت،لبنان،1995،ص225.

(2) Miloud boubaker,"investissement et stratégiets,1998, p3.

مادية وبشرية ومالية وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة .[1]

كذلك يمكن تعريف الاستثمار بأنه[2]:"استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها". كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات وتسمى هذه السلع أيضا "السلع الرأسمالية" أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية .إن ما يلاحظ على التعريف السابق للاستثمار-كمتغير اقتصادي كلي –لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة ،أو التوسع في المشروعات القائمة ،بغرض زيادة حجم طاقتها الإنتاجية بل يشمل أيضا تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة أو تجديد هذه الطاقات .إذ من المعروف أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين وان المحافظة على قدرتها الإنتاجية –على مدار عمرها الإنتاجي –تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة .

والاستثمار ذو علاقة مزدوجة إذ انه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى ذالك إن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك وهوا لفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري وعلى ذلك فان الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على

---

(3) طاهر حيدر حردان،مرجع سبق ذكره،ص14.

(4) حسني علي خريوش،عبد المعطي رضا أرشيد،"الإستثماروالتمويل بين النظرية والتطبيق"،الشركة الدولية للتجهيزات و الخدمات الهندسية و المكتبية للنشر، عمان،الأردن،1996،ص13.

نحوما يلي:

علاقة تمويلية :عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية)كرأس مال عيني أو حقيقي.

علاقة إنتاجية:مادام الاستثمار-في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه-هو الأداة التي لا غنى عنها كعنصر من العناصر الإنتاجية الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى:إن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك و العلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

ب)مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية و المحاسبية:[1]

عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة)على انه:اكتساب الموجودات المالية وحسب.و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و سندات و ودائع....الخ.

هناك من يضع تعريف للاستثمار على انه :التعامل بالأموال للحصول على الأرباح و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل .

أما في المحاسبة:تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية و المعنوية المنشأة أو المستثمرات من طرف المؤسسة ، و الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها ، و تتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة و تنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: هي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج.....الخ.

المجموعة الثانية: مجموعة القيم المعنوية في الممتلكات غير حسية و غير ملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع...الخ .

والجدير بالذكر أن ما سيتم التطرق إليه مخصص للإستثمار الحقيقي.

2- أهمية الاستثمار :[2]

- إذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر مايلي :
- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية، و ذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و تكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. و لا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة بل و المنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها و كلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين و المجالات.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف ، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية ، و أن ينفق على التعليم

---

(1) حنفي عبد الغفار ،"الحالة المالية المعاصرة"،الدار الجامعية،1992،مصر،ص223.

(1) مروان شموط،كنجو عبود كنجو،"أسس الإستثمار"،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،القاهرة،مصر،ص ص10،11.

و الثقافة و هذه بدورها تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية .

- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب إقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو..الخ، و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة . لاحظ على سبيل المثال كيف أن إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعة كالمكتبات و المطاعم ودور سكن الطلبة ووسائل نقلهم... الخ.
- مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع و الخدمات محليا و هذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة و تمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية .
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع و هذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية ، و تنهي بالتبعية لمجتمع آخر و تحد أيضا من خروج القطع الأجنبي ، كما يساهم أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام ، و الموارد الطبيعية .
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة .
- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين هناك مدخرون للأموال و لكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنايكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين.

مطلب 2: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي:[1]

أ- تكاليف الاستثمار: و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

-التكاليف الاستثمارية:

و هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية ، و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ، معدات ، مباني ، آلات ، و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع . بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات الرسوم الهندسية ، و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب و تكاليف إجراء الدوريات التدريبية .

- تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل ، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، و من جملة هــذه التكاليف نذكر : النقل ، التأمين ، مصاريف المستخدمين و الأجور ، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...

ب- التدفقات النقدية:

(1) قحطان سيوقي،"إقتصاديات المالية العامة"،دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة،لبنان ،1989،ص ص204،205.

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم والمستحقات الأخرى.

ج- مدة حياة المشروع:

و هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب .

و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

د-القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، و تعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

مطلب 3: أهداف الاستثمار

إن الإلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة و الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص وذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الشئ عن الأهداف في الاستثمار الخاص كما يلي:[1]

ففي الاستثمار العام يمكن ذكر بعض الأهداف مثل:

- تقديم خدمة معينة للجمهور
- تنمية قطاع معين من القطاعات الإقتصادية
- مكافحة البطالة
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة
- تحسين وضع ميزان المدفوعات

أما الأهداف على الصعيد الخاص هي:

1- المحافظة على رأس مال المستثمر :

إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن (صاحب المال جبان) بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان.

فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك.

إن الشخص الذي يملك مبلغا من المال ويريد أن يستثمره في مشروع ما فإنه يتأكد قبل كل شئ من أن هذا المبلغ لن يموت بل سيعود له ودون نقصان ، ولهذا نراه يبحث عن المشاريع التي يطمئن فيها على هذا المبلغ ويختار واحدا أو أكثر منها و بالمنطق نفسه فإن المستثمر يفضل المشروع الذي يعيد له رأسماله بسرعة .

إن الحديث عن المحافظة على رأس المال يقودنا للإشارة أن قيمة النقود تتناقص مع الزمن ، وعلى هذا فإن استعادة رأس المال تقتضي هنا أن يتم أخذ القيمة الزمنية للنقود بالاعتبار لأن إعادة مبلغ 100000 دينار بعد ثلاث سنوات لا يعني أن هذا المبلغ مساوي للمبلغ المستثمر عند بدء الاستثمار ، ولهذا ينبغي إعادة مبلغ أكبر من المبلغ المذكور.

2-تحقيق أقصى عائد ممكن:

(1) مروان شموط،كنجو عبود كنجو،مرجع سبق ذكره،ص ص 12-15.

يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة...الخ.
ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر ، أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر ، وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار وفقا لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل .

3-تعظيم القيمة السوقية للأسهم :

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم على أداء المنشآت و الشركات المساهمة ، و ذلك لأن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشآت يشير إلى نجاح هذه المنشأة في السوق و نجاح الإدارة القائمة على هذه المنشأة و يقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية و قيمتها في السوق عند البيع ، فمن المعلوم أن المنشآت تصدر لدى تأسيسها أسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها ،و مع تطور نشاط المنشأة و نجاحها في أعمالها تزداد أرباح هذه المنشأة .
و نتيجة لبدأ الإفصاح و إعلان المنشأة عن نتائجها و إطلاع الجمهور على ذلك يتهافت العديد من المستثمرين على شراء أسهم هذه المنشأة و هذا يعني من جهة أخرى زيادة الطلب على هذه الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هنا يحقق ملاك المنشأة و المساهمون الذين اكتتبوا في أسهم المنشأة عند التأسيس أرباحا رأسمالية من جراء ذلك .
و أما المساهمون الجدد الذين اشتروا الأسهم بالقيمة الجديدة فهم يتوقعون أن ترتفع أسعار هذه الأسهم في المستقبل و لذلك فهم يشترونها بناء على تنبؤاتهم المستقبلية.

2- تحقيق السيولة:

يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم و إذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار و الحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الإلتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد .
وفي مجال الحديث عن الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية يتم التمييز ما بين :
1-الأصول السائلة من الدرجة الأولى مثل الصندوق ،الودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد .
2-الأصول السائلة من الدرجة الثانية : مثل الأوراق المالية و الذمم المدنية .
3-الأصول السائلة من الدرجة الثالثة تمثل المخزون و البضاعة في الطريق .
و يختلف العديد من الاقتصاديين حول مفهوم السيولة فيما إذا كانت تمثل هدفا أم وسيلة لتحقيق الهدف أم أنها قيد على تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الأرباح و تعظيم ثروة الملاك و تعظيم القيمة السوقية للمنشأة.و هنا تشير إلى أن السيولة تمثل هدفا تكتيكيا و قصير الأجل للمستثمر و في الوقت نفسه قيد على تحقيق الهدف الاستراتيجي .

شكل رقم (1): أهداف الاستثمار

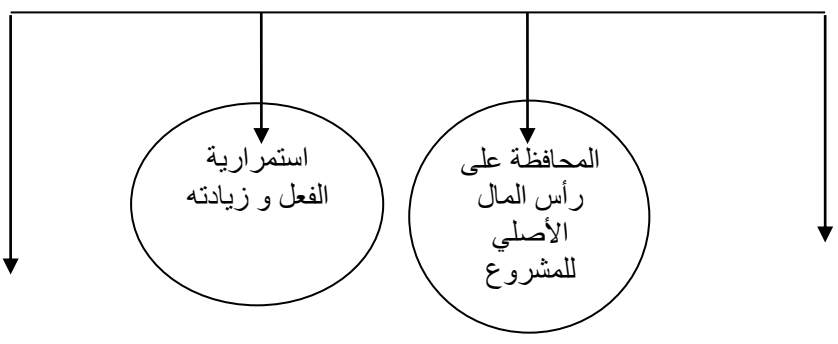

ضمان السيولة اللازمة

المصدر : مروان شموط ، مرجع سبق ذكره ،ص16.

المبحث الثاني :الاستثمار:الأشكال ،المبادئ والأدوات

تحقيق العائد الملائم

مطلب 1: أشكال الاستثمار

للإستثمارات تصنيفات عديدة وحتى يتوصل المستثمر الى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ مستخدما بذلك الأدوات اللازمة لذا سنتطرق الى مختلف هذه الجوانب.

للإستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها و طبيعتها و أهميتها و من هذه التصنيفات نذكر:[1]

1- **من حيث الطبيعة القانونية**: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

1-1استثمارات عمومية: و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

1-2 الاستثمارات الخاصة: و تتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.

1-3 الاستثمارات المختلطة: و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2- **من حيث المدة الزمنية:**و تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

2 -1استثمارات قصيرة الأجل: و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-2استثمارات متوسطة الأجل: و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين ، و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

2-3استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، و هي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3- من حيث الأهمية و الغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

3-1استثمارات التجديد: و تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي ، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا ، و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح ، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة .

3-2استثمارات النمو (الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض

(1) حسين عمر،"الموسوعة الإقتصادية"،دار الفكر العربي،القاهرة،1991،ص40.

نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3-3 الاستثمارات المنتجة و الغير منتجة: و هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس فهي غير منتجة.

3-4الاستثمارات الإجبارية: و تكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الاخيرة كما و نوعا.

3-5الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، و تعويض ما استهلك منه بأموال و إهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

3-6استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها و المستهلكين لمنتوجها.

4 - **من حيث الموطن**: و تنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

4-1 **الاستثمارات الأجنبية**: و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل اسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ،أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويق إداري في الأجل الطويل، و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات و تسويقها.

و بذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض و الإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

و الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال و أنواع متعددة، و يعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، و الشكل القانوني للاستثمار.

و يطرح مشكل إدراج لأنواع معينة من صور الاستثمار في الاستثمارات المباشرة، و هذه الصور من الاستثمارات تتمثل في:[1]

4- 1-1**عقود الرخص**:

و تتمثل صور عقود الرخص في نقل حقوق براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو الإسم التجاري.

(1) علي لطفي،"محاضرات في التنمية الإقتصادية"،كلية التجارة،جامعة عين الشمس القاهرة،2003،ص343.

2-1-4 **عقود الإنتاج**: و تتمثل في صور اتفاق بمقتضاه يتم تصنيع منتجات في الخارج، حسب مواصفات معينة لتوزيعها في الداخل.

4-1-3 العقود الخاصة بالإدارة:
و يتمثل ذلك في صورة اتفاق تمد فيه شركة أو هيئة أجنبية أو هيئة وطنية، بالمديرين الذين تتوافر لديهم خبرة للقيام بالعملية الإدارية لمشروع معين، مقابل عائد من الشركة الوطنية التي ترغب في استخدام الخبراء الأجانب في هذا الشأن.
و يمكن القول بصفة عامة : أن بعض عقود الرخص مثل استخدام براءة الاختراع ، و بعض عقود الإنتاج التي يتم بمقتضاها استيراد المنتوج المصنع حسب الاتفاق، و يتم إضافة عملية التغليف أو التعليب في الفروع ، فإن هذا يعتبر استثمارا مباشرا ، حيث أنه في حالة استخدام براءة الاختراع ، يتم بمقتضاه نقل حق ملكية في صورة عينية، و يمكن بهذا الحق الدخول في مشروعات مشتركة، كما أنه في حالة عقود الإنتاج، فإن إضافة عملية التعليب أو التغليف يعتبر إضافة لقيمة السلعة و يدخل في التكاليف، و بالتالي يعتبر ذلك استثمارا مباشرا.
و من صور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعا و ممارسة نجد الشركات المتعددة الجنسيات، التي يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود، في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم و التي على أساسها تتجه ممارسة الشركة الأم لإدارتها لمختلف الفروع في الدول المضيفة، و حتى يمكن تحقيق الأهداف الإدارية من ناحية النمو و التوسع و بالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن.
4-2الاستثمارات المحلية: و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

مطلب 3:أدوات الاستثمار

خلال عرضنا لأشكال الاستثمار ذكرنا أن تلك الأشكال تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلا قد يكون حقيقيا (عقار أو سلعة مثلا)،أو ماليا (سهم أو سند مثلا)و يطلق على هذا الأصل أداة الاستثمار كما يطلق عليه البعض مصطلح واسطة الاستثمار Investment Media .و أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي كثيرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعا لذا سنكتفي هنا بعرض أكثرها أهمية وهي

أدوات الاستثمار المالي:[1]

تعتبر الأدوات المالية من ابرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر و ذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لاتتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى و تختلف الأدوات المالية فيما بينها من عدة زوايا فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها و التعهدات كما أن منها ما هو أدوات دين مثل السندات ،شهادات الإيداع غيرها. و من حيث الدخل المتوقع منها، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى ،و منها ماهو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد كوبونه بنسبة ثابة من قيمته الاسمية كما تختلف الأوراق المالية في درجة الأمان التي يتوفر لحاملها .فالسهم الممتاز مثلا ،يوفر لحامله أمانا أكثر من السهم العادي ،و لكن أيا منهما اقل أمانا من السند المضمون بعقار لان الأخير يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع ،أما من حيث الأجل فيمكن تصنيفها إلى قصيرة الأجل وتستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة و شهادات الإيداع و عقود العملات الأجنبية للأجل القصير،وطويلة الأجل و تستحق في فترة أطول من سنة و من أمثلتها الأسهم و السندات.
و فيما يلي تعريف مختصر بكل واحدة من هذه الأدوات
-القروض تحت الطلب:وهي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ومن شروطها أنه يحق للبنك إستدعاء القرض في اللحظة التي يشاء وعلى المقترض أن يقوم بالسداد

(1) زياد رمضان،"مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي"،دار وائل للنشر،عمان،2005،الطبعة3،ص ص 45،48.

خلال ساعات من طلب البنك ولذلك فهي تحمل أسعار فائدة متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين

أذونات الخزينة:ومفردها أذن خزينة وأذونات الخزينة عبارة عن أدوات دين عام قصير الأجل أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك و شركات التأمين بخصم عن قيمتها الإسمية بهدف الإقتراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجل و بذلك فهي أداة من أدوات الدين العام قصير الأجل وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة و تحمل عائدا متدنيا لأنها تكاد تخلومن المخاطر.

الأوراق التجارية:وهي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الوجوه ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية،هي من إصدار الشركات الضخمة بدلا من الحكومة أي أنها أدوات إقتراض للقطاع الخاص و بذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر قليلا من مخاطر أذونات الخزينة و بناءا عليه فإن عائدها أكبر قليلا من عوائد أذونات الخزينة.

القبولات:ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية .و السحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدرا لبضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة و عندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول أو accepte بالغة الإنجليزية و يضع توقيعه و تاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها قبولا أنه يمكن بيعه بأقل من قيمته الإسمية مثله مثل الكمبيالة.

شهادات الإيداع:شهادة الإيداع وثيقة تثبت وجود و ديعة في بنك بمبلغ ثابت و لفترة محددة و بمعدل فائدة محدد.والشهادة قد تكون إسمية أو لحاملها وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا أما عوائدها معفاة من الضرائب .تشجع البنوك لإصدار هذه الشهادات لتتمكن من الحصول على أموال تشكل موردا ثابتا لها يؤدي إلى الاستقرار النسبي في موارد البنك يشجعه على الاستثمار طويل الأجل و على منح الإئتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبيرة.

1) أدوات الإستثمار الحقيقي:[1]

1-2العقار :تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار و يتم الاستثمار فيها بشكلين ،إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي مثلا ،(مبان أو أراضي)و إما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا،أو بالمشاركة في محفظة مالية لأحد صناديق الاستثمار العقارية والمعروفة تحت مصطلح realestate nvestment trusts واختصارها raits.وتصدر هذه المؤسسات أوراق مالية غالبا ما تكون سندات تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها في ما بعد لتمويل مباني أو شراء العقارات .ويلاقي الاستثمار في العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو السوق الأجنبي وقد تأسست في معظم الدول بنك عقارية متخصصة في منح القروض العقارية،كما تأسست فيها أيضا مجموعة من الشركات الاستثمارية المتخصصة بالعقارات.

ويتصف الاستثمار في العقار بوجه عام بالخواص التالية:

*يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان ،ذلك لان المستثمر يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف فيه متى شاء سواء بالبيع أو بالتأخير،كما أن حيازة سندات عقارية مضمونة بعقار تهيئ لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.

*يتمتع المستثمر في العقار في الأقطار التي تستوفي فيها ضريبة الدخل ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى، فجملة السندات العقارية مثلا يعفون من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد سنداتهم.

*نظرا لان مصادر الاستثمار في العقارات، خصوصا متى كان المستثمر مؤسسة مالية هي في الغالب

[1] محمد مطر ،"ادارة الاستثمارات،الاطار النظري و التطبيقات العلمية"،دار وائل للنشر ،عمان ،طبعة4، 2006،ص ص 80،...،92.

من قروض طويلة الأجل، لذا فإن تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون نسبيا.
*لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما يتوفر للأوراق المالية.من هنا فإن إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة بالقدر الكافي مما يترتب عليه انخفاض تبين في درجة سيولة الاستثمارات العقارية .
*تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى سواء في عملية تقييمها، أو في احتساب معدلات العائد المحققة منها.

2-2السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها.لذا أصبحنا نسمع مثلا عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك وبورصة للذهب في لندن، وبورصة للبن في البرازيل...الخ ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية وهي عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج بتسليمه

كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تامين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

عموما وحتى تتوفر لسلعة معينة سوق متخصصة لابد من توفر حد ادني من الشروط نلاحظها في مايلي:
*أن تكون السلعة متجانسة .
*أن تكون قابلة للترتيب أو التصنيف في درجات آو أصناف حسب جودتها مثل:قطن باب أول، وقطن باب ثاني، وذهب عيار18، وذهب عيار21..الخ .
*أن تسود سوق السلعة منافسة كاملة تحد من نشوء الاحتكار، وهذا يتطلب عدد كبير من البائعين والمشترين.
*أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية (الخام)، أو نصف المصنعة فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية كسبائك الذهب والفضة، والسكر، والنفط.
وتتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بالخواص التالية:
-درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر في السلع تكون عالية نسبيا بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى ذلك لان قابلية السلع للتخزين محدودة وتتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها بسهولة
_يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة في المتاجرة بالسلع نمو روح المضاربة لدى المستثمرين فيها، لذا للحد من هذه الظاهرة تضطر بعض القطار إلى سن قوانين خاصة تضع بموجبها حدودا عليا وحدودا دنيا لأسعار السلع لا يسمح بتجاوزها صعودا أو هبوطا في البورصة .
_الأفق الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبيا بالمقارنة مع ما هو عليه في أدوات الاستثمار الأخرى فعمر العقد المستقبلي يحدد في العادة بسنتين كحد أقصى.
_ لا يتقاضى السمسار في بورصة السلع سوى عمولة واحدة على الصفقة الكاملة أي على عملية البيع و الشراء، وهذا عكس ما يحدث في بورصة الأوراق المالية، حيث يتقاضى السمسار عمولتين احدهما من البائع والأخرى من المشتري.

2-3المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي...الخ كما أن منها ما يتخصص بتجارة آو صناعة السلع ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل، والأفراد العاملين...الخ، كما أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها بما يلي:
_ يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا ومستمرا.
- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان، لأنه أي المستثمر يحوز أصلا له قيمة بحد ذاتها.
-توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة المواءمة أو الملائمة إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله و تخصصه.
-يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله ويقوم بإدارتها إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أي الخاصة، أو يفوض الغير بإدارتها كما هو الحال في شركات المساهمة.
يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا اكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى،لان المشروعات الاقتصادية تنتج سلعا أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع،هذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية و بالتالي تشكل مصدرا رئيسيا لدخولهم،لكن من أهم عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو انخفاض درجة سيولة رأس المال
المستثمر،فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصا الزراعية و الصناعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأس مال المستثمر ،وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسييلها.

2-4العملات الأجنبية:

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل :لندن ،باريس،فرانكفورت ،طوكيو،نيويورك وغيرها.
و الاستثمار بالعملات الأجنبية عن طريق التعامل الفوري بها من أدوات الاستثمار الحقيقي ،و يتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين :
*العنصر الأول:حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية و السياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه ولعل أهم أنواع المخاطرة التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي:
مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر انخفاض سعر العملة.
أما العنصر الثاني:هو أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.
ويعرف سعر الصرف بأنه سعر يتم به استبدال وحدة عملة معينة بعملة أخرى، ويتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية بموجب سعرين هما:
*سعر الصرف الآني (الفوري):ويستخدم في إبرام صفقات شراء أو بيع عملات أجنبية بنفس السعر السائد بتاريخ عقد الشراء أو البيع.
*سعر الصرف المؤجل(الأجل):ويستخدم عند إبرام صفقات شراء أو بيع عملات أجنبية سيتم تنفيذها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد و ذلك ضمن ما يعرف بالعقود الآجلة.

2-5المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة و البلاتين...الخ مجالا للاستثمارات الحقيقية و قد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة ،ففي حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات عاد و انخفض بحدة خصوصا عند تصاعد دور الدولار كملاذ امن للمستثمرين و ذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور ،لكنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى منذ بداية الألفية الجديدة بعد الهبوط الحاد الذي حدث في سعر صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبية .
و تتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها :سوق لندن ،سوق زيوريخ و سوق هونكونغ،و يتخذ الاستثمار في المعادن عامة و الذهب منها على وجه الخصوص صورا متعددة

منها :
-الشراء و البيع المباشر.
-ودائع الذهب التي تودع في البنوك و لكن بفوائد منخفضة نسبيا.
-المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط مايحدث في سوق العملات الأجنبية.

المبحث الثالث: الاستثمار:محدداته ،محفزاته و مخاطره

ان الاستثمار معرض لجملة من العوامل المسببة لتقلباته وهذا ما يجعل الدول تسعى جاهدة لتوفير المناخ المحفز و المشجع له الا ان هذا لا يمنع من و جود العديد من العراقيل وفيما يلي نتطرق إلى مختلف المحددات و المحفزات و كذا المخاطر التي تعترضه.

مطلب 1:محددات الاستثمار[1]

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات و غير مستقر، و تفسير هذه التقلبات و التغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل القومي.

و هنا يثار التساؤل حول مسببات التقلبات في الإنفاق الاستثماري ؟

هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي:

- سعر الفائدة
- التوقعات
- مستوى الأرباح
- معدل التغير في الدخل القومي (حجم الناتج).

1-الاستثمار و سعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال)

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، و يعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود ، و لذلك فانه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين ، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة .

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا عل مستوى الاستثمار، و لكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا أنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري. فحسب النظرية النيوكلاسيكية يتحدد رصيد رأس المال المرغوب فيه بحجم الناتج، و خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأسمالية و سعر الفائدة و المعاملة الضريبية.

و بالتالي يتأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه، و الاستثمار نتيجة التغير في الناتج، و في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

فيزيد رصيد رأس المال المرغوب فيه بانخفاض سعر الفائدة، و يصبح صافي الاستثمار موجبا (و يكون صافي الاستثمار سالبا عندما يتساوى رصيد رأس المال المرغوب فيه و الفعلي).

و يعتبر الاستثمار دالة في سعر الفائدة و رصيد رأس المال (k) و الناتج (y) (و طبقا لفروض النظرية النيوكلاسيكية توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي و الاستثمار) ، و تتغير العلاقة بين سعر الفائدة

(1) طاهر حيدر حردان ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 40-42.

و رصيد رأس المال المرغوب فيه بزيادة الناتج، أي أن الاستثمار دالة في الناتج و سعر الفائدة و رصيد رأس المال الفعلي .
فسعر الفائدة يعتبر محددا لرصيد رأس المال المرغوب فيه ، أي أن السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه و بالتالي الاستثمار .

2- الاستثمار و التوقعات

الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبدل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و تصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، و توقعات علمية و مدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير و التوقع.
ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فأنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة.
مثال ذلك أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشأته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته، فانه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر إلماما و دراية في بعد نظرهم، و العكس، فلو أن رجل الأعمال قام بإثقال معدات رأسمالية و توسع في الاستثمار، في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب، فان ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تحقيق الأرباح المجزية، أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن النشاط الإنتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات.
و الواقع أن رجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و لكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أعداد و دخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري و الإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة و منافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع و الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي...
فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، و لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا.
و قد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، و هذه يمكن أن تتبلور في نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، و أن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة، و أيا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هده التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

3- الاستثمار و مستوى الأرباح

تدل المشاهد الملاحظة على ارض الواقع، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا و الطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، و العكس كذلك في حالة انخفاض الدخل القومي و انخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجال الأعمال يعزف عن الإنفاق على الاستثمار.
و هذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي.
أما تأثير الأرباح على الاستثمار، فانه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد

تستخدم التمويل الذاتي، و ذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة و الغير موزعة و تخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

و هذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب – بطبيعة الحال – أن تحقق المؤسسة أرباحا، و من هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح .

و النظرية التي تتبنى هذه العلاقة السببية بين الاستثمار و مستوى الأرباح (الكلاسيك)، حيث اعتقد " Jan Tinberger" أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة ، و حيث أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة لذلك يرتبط ايجابيا بالأرباح المحققة ، كما يحدد التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة و يحدد الاستثمار ، و ذلك خلاف نظرية المعجل (الناتج يحدد الاستثمار) و لذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الاستثمار (مثل خفض معدلات الضرائب على القروض الاستثمارية)

كما يتأثر الاستثمار بزيادة الأنفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة، أو خفض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة، مما يزيد الأرباح المتوقعة و بالتالي الاستثمار.

لقد أثير حول هذه الآراء الكثير من الجدل في ضوء الصعوبات الإحصائية، حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات – من أرض واقع الحياة الاقتصادية – تتطابق مع معظمون هذه النظرية.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الاستثمار و تحقق الأرباح، لا تنطبق دوما على النحو الذي قدم إذ أن العلاقة السببية بين الاستثمار و الأرباح، قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أن الاستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع من الدخل – حسب نظرية مضاعف الاستثمار (النظرية الكينزية).

4- الاستثمار و معدل التغير في الدخل(حجم الناتج)

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، و يعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج.

أي أنه- لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

و تفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع، لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، و هذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال.

و قدم "Richard Goodwin" نموذجا بسيطا لتراكم رأس المال حتى مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه نتيجة الزيادة في الدخل و الطلب و بعد نقطة معينة ينخفض الاستثمار ثم الدخل.

و أوضح "Hicks" نظرية "Samuelson ونموذج "Richard Goodwin" و قرر أن تأثير المعجل غير منتظم عند تغير الطلب و بالتالي فانخفاض الطلب النهائي بمعدل أكبر من الانخفاض في رصيد رأس المال المرغوب فيه (نتيجة وجود فائض في السلع الرأسمالية) ، سيؤدي إلى عدم زيادة الاستثمارات الجديدة ، ما لم يتم استخدام كل الآلات العاطلة، حتى لو زاد الطلب النهائي ، و يتضمن نموذج " Richard Goodwin" حدا أعلى لمعدل الاستثمار، يتحدد بالطاقة الإنتاجية لصناعة السلع الرأسمالية ، أما "Hicks" فافترض وجود حد أقصى للناتج الكلي، يتحدد بحجم القوى العاملة الكلية و يتحدد هذا القيد الاستثمار و مكونات الناتج الأخرى .

وتعتمد نظرية "Jorgenson" لمبدأ المعجل على الأفكار الكلاسيكية حيث يتوقف الاستثمار على وسط مرجح للتغيرات السابقة في الدخل (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها)

و الخلاصة أن ارتفاع مستوى الدخل القومي، يفضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، و قد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك، لأن التوقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم الأعمال قد تكون توقعات ملائمة.

مطلب (2): محفزات الاستثمار .

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها[1]:

1- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات.

لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

3- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في إستثمار أموالهم ، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال.وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل

واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي،من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

مطلب 3: مخاطر الاستثمار

تعريف مخاطر الاستثمار:

المخاطرة في الاستثمار مرادف لعدم التأكد من معرفة احتمال الحدوث فهناك مثلا عدم التأكد المفترض من استرداد القرض و عدم تأكد المستثمر في مشروع ما أو أصل ما من تحقيق العائد أو من حجمه أو من ثباته على مستوى معين أو من زمن الحصول عليه.[2]

كذلك يمكن تعريفها[3]:بأنها تلك المخاطر التي ترتبط بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة متتابعة الحدوث ،وقد تشمل ر أس المال إضافة إلى العوائد ،فإذا كان العائد المحقق يساوي العائد المتوقع فإن المخاطرة تساوي الصفر كما أن مخاطر الاستثمار تعبر عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها ،و لذلك كلما زادت درجة الانحرافات ارتفعت مخاطر الاستثمار و ترتبط مخاطر الاستثمار برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة و مؤكدة من خلال التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها مستقبلا و هذا يتطلب دراسة هذه المخاطر كالآتي :

---

(1) محمد مطر ،مرجع سبق ذكره ،ص08.

(1) زياد رمضان،مرجع سبق ذكره،ص23.

(2) محمد عثمان اسماعيل حميد،"أساسيات دراسة الجدوى الإقتصاديةو قياس مخاطر الإستثمار"،كلية التجارة،جامعة القاهرة ،مصر،بدون سنة نشر،ص199.

أ. تتوفر بعض المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات امنة و لكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا أو متوسطا.

ب. يفضل بعض المستثمرين المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة التي تصاحبها اقل درجة من المخاطر و تحقق عائدا اقتصاديا محدودا، بينما يفضل البعض الآخر المشروعات الاقتصادية التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا و يصاحبها درجة عالية من المخاطر.

ج. يساعد تصنيف المشروعات الاستثمارية وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها و التي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع منها على القيام بما يلي :

-اختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق عائدا اقتصاديا يتلاءم مع رغبة المستثمر و قدرته على تجنب أو قبول المخاطر.

-تحديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر و يجب تجنبها إذا كانت تهدد كيانه المالي و بقائه في مجال الأعمال.

-القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل عند المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية اخذين في الاعتبار تقدير المتغيرات المحتملة الحدوث.

-تقدير نوع و طبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري و التي يمكن تصنيفها إلى:

*مخاطر الأعمال:و هي مرتبطة بالنشاط الإنتاجي وفقا لحالة العرض و الطلب على منتجات المشروع.

*المخاطر المالية :و التي ترتبط بالنشاط و بقدرة المستثمر على توفير الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة لتنفيذ المشروع بتكلفة اقل من معدل العائد على الأموال المستثمرة اخذين في الاعتبار قوى العرض و الطلب في السوق المالي .

وبناءا على ماسبق تبرز أهمية تقدير و تقييم مخاطر الاستثمار ،لأنه من الصعب تجنب هذه المخاطر كلية و ضرورة اتخاذ القرار الاستثماري باختيار المشروع الذي يساعد في تحقيق أفضل عائد اقتصادي

2- أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار

عموما فإن مخاطر الاستثمار تنقسم إلى قسمين [1] :

2-1: مخاطر نظامية: و هي التي تتأثر بنظام السوق، التعامل، العوامل الطبيعية و السياسية و لذلك فان هذه المخاطر، لا تتحدد بنوع معين، و إنما قادرة على أن تمس كل مجالات و قطاعات الاستثمار.

2-2: مخاطر غير نظامية: و هي التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الآخر مثل: أسعار الفائدة ، تدهور قيمة العملة و على ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي :

2-2-1مخاطر العمل : و هي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة و بالتالي يفشل العمل المنجز .

2-2-2مخاطر السوق: و تكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار و الضمانات العائدة لها و المنافسة.

2-2-3مخاطر السعر: و تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة، إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك و خسارة فائدة مرتفعة إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

2-2-4مخاطر القوة الشرائية للنقود : و هي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية ، و كذلك الخسارة في سعر صرف العملات .

2-2-5المخاطر المالية: و هي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

---

(1) طاهر حيدر حردان، ، مرجع سبق ذكره، ص17 .

2-2-6المخاطر الاجتماعية: و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمـار و أسعار أدوات الاستثمار، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم و المصادرة، أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الانتاج.

خلاصة:

من خلال الالمام بالجوانب المختلفة للاستثمار تم التوصل الى أن هذا الأخير عنصر حساس لكثير من العوامل و المحددات المؤثرة فيه، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات و غير مستقر.
و تعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات و الخصائص التي تميز كل نوع استثماري عن الآخر.حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحددات و العوامل لجذب و تطوير و ترقية الاستثمار و الحد من مخاطره، بمعنى أنها تعمل على تحسين بيئة أداء الأعمال أو توفير المناخ المناسب للاستثمار.
و قد وضحنا أن للاستثمار دور كبير و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر هو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو فهو من جهة ذو بعد في المستقبل و له منفعة شبه دائمة، و من جهة ثانية له أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط.

تمهيد:

إحتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية ،و بدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين و السياسيين في البلدان المتقدمة و النامية و في المنظمات الدولية و الإقليمية،و ظهرت العديد من الكتابات و التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي و التنمية من جوانبها المختلفة ،و قد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية و أهمها حصول معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي و بداية اهتمامها بتطوير بلدانها و التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها و في مقدمتها الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية و الصين و الذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية إضافة إلى شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي و ظهور منظمة الأمم المتحدة و وكالتها المتخصصة كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و الذي غرز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية .

ولتغطية موضوع التنمية الاقتصادية من مختلف الجوانب سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية:مظاهرها، أبعادها و مستلزماتها

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية:استراتيجياتها ،تمويلها و عراقيلها

المبحث الأول:الإطار ا لمفاهيمي للتنمية الاقتصادية

إن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لابد من اتخاذ بعض الإجراءات و إتباع بعض السياسات المعتمدة للوصول الى تحقيق التنمية خاصة الاقتصادية منها وعليه سنتطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية ،خصائصها وكذا أهدافها.

مطلب 1:مفهوم التنمية الاقتصادية و أهميتها

1-تعريفها و مفاهيمها:

التنمية لغة هي النماء أو الازدياد التدريجي، ويستخدم إصلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها.[1]

أما اصطلاحا فقد عرفها البعض على أنها:"العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك بتحسين وتنظيم و استغلال الموارد الإنتاجية و المادية و البشرية بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات ، بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية ،و هذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية و جوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي و ذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي و الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع خلال فترة ممتدة من الزمن ".[2]

و تعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن ".[3]

وتعرف أيضا على أنها"إزالة التخلف ،و تحسن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بإتباع النهج الذي اتخذه الغرب و الذي يعتمد أساسا على زيادة دخل الفرد و الاهتمام بالتصنيع و الحرية الاقتصادية ،و دول الوطن العربي ".[4]

كما تعرف على أنها:"تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ،هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن و عليه فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه ، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها بالدول المتخلفة اقتصاديا".[5]

وعلى العموم فان التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه ،هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة ،إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي ،أي إثبات تغيير في هيكل التوزيع الدخل لصالح الفقراء.

غير أن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف باختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة فبالنسبة للمؤشرات التقليدية ،التنمية الاقتصادية تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي ،أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي و المؤشر الاقتصادي البديل الأخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان ،هذا وتستخدم عادة معدلات الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي ،أي باستبعاد اثر التضخم النقدي كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان ،أو بكمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد ،و بالتالي فالتنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد،من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان إذن فهي عملية متعددة الجوانب ،لها ركائزها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و

---

(1) إبراهيم حسين العسل،"التنمية في الفكر الإسلامي"،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،عمان ،2006،ص27 .

(2) محمد عبد العزيز عجيمةو إيمان عطيفة ناصف و آخرون ،"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية،مصر، 2005 ،ص77.

(3) طارق الحاج ،"علم الاقتصاد و نظرياته "،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن ،1998،ص168.

(4) عبد الله محمد قسم السيد،"التنمية في الوطن العربي "،دار الكتاب الحديث ،سرت ،ليبيا ،1994،ص25.

(1) محمد عبد العزيز عجيمةومحمد علي الليثي،"التنمية الاقتصادية،مفهومها ،نظرياتها،سياساتها"،الدار الجامعية،الاسكندرية،2003،ص20.

حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤشرات و المشاكل و السياسات و التوجهات الموجودة في المجتمع.[1]

2-أهمية التنمية الاقتصادية:[2]

إن مشكلة التخلف الاقتصادي ليست جديدة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ،و لكن الجديد في العصر الحاضر ابتدءا من نهاية الحرب العالمية الثانية هو شدة الرغبة و الحاجة إلى تحقيق مستويات ارقى من المعيشة و مواجهة الزيادة المرتفعة في إعداد السكان ،فلقد أصبح من المسلم به الان إن هذه المجتمعات أصبحت مقتنعة أن البؤس الذي تعيشه جماهيرها يجب أن ينتهي نتيجة للتطور الفني و التقدم الهائل في ميادين الإنتاج ،و مما يزيد من حدة هذه الرغبة و إلحاحها في التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة ليس فقط اتساع الهوة بين متوسط الدخول الفردية في مجموعة الدول النامية و الدول المتقدمة بل ميل هذه الفجوة أو الهوة إلى الاتساع المستمر كنتيجة لاتساع الفجوة بين مجموعة البلاد النامية و البلاد المتقدمة.

و من البواعث على تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية و التي هيأ لها بلوغ البلاد النامية استقلالها السياسي الارتفاع الكبير في معدلات زيادة السكان كنتيجة لانخفاض معدلات الوفيات و عدم انخفاض معدلات المواليد.

وعلى الصعيد الدولي تزايد الاقتناع بان التقدم الاقتصادي مطلب أساسي للسلام العالمي فعقدت مؤتمرات دولية للتنمية أولها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام1964والذي يعني ارتقاء مشكلة التنمية الاقتصادية المحل الأول للسياسة العالمية ،و اعتراف الدول المتقدمة بان التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق البلدان المتقدمة و البلدان المتخلفة على السواء.

و من المعروف أن مشكلة التنمية الاقتصادية تحتل مركزا محوريا في الفكر الاشتراكي و السياسة الاقتصادية في البلاد الاشتراكية ،و بالنسبة للفكر الاقتصادي الغربي عاد الاهتمام بمشاكل النمو الاقتصادي و التنظير له بعد انصراف الاهتمام به قرابة قرن من الزمن حيث كان الاهتمام مركزا على قضايا تخصيص الموارد و توزيع الإنتاج .

وفي عالم اليوم أصبحت المقدرة على تحقيق معدلات إنماء اقتصادي عالية تمثل المعيار الأساسي للحكم على كفاءة نظام اقتصادي مقارنا بنظام اقتصادي آخر و أنه كلما تزايدت كفاءة النظام الاقتصادي كلما تزايدت مقدرته على تحقيق معدلات أعلى من الإنماء الاقتصادي.

مطلب 2:خصائص التنمية الاقتصادية

التنمية عبارة عن عملية مستمرة و مرحلة طويلة لا تتوقف ،ولا يمكن تحقيقها فقط لمرة واحدة و بشكل نهائي تام ،فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة و إجراءات متواصلة ووقت و تكاليف و خيارات ،و قرارات ، ليس فقط التعامل مع التغيرات السريعة المتلاحقة في عمليات التنمية و توجهاتها على المستوى العالمي ،بل أيضا للتحكم في مقدار
تلك التغيرات و نوعيتها ،و عملية التنمية تتسم بالخصائص التالية :[3]

---

(2) فضيلة جنوحات،"إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية-حالة بعض الدول المدينة-"،مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2005-2006،ص95.

(3) صبحي تادرس قريصة ،"مذكرات في التنمية الاقتصادية "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،بدون سنة نشر ،ص ص 67،68 .

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،"التنمية "،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر ،2009،ص ص73،74.

1-**هادفة:**و يعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها ،و تتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات و الإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية ،حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات ،و تلك الإمكانات ،و إلا فان هذه الأهداف لن تتحقق .

2-**عملية:**التنمية ليست عشوائية ، بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة ،و دراسات و بحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات و عمليات التنمية ، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها .

3-**نظامية:**لا تتم عمليات التنمية عرضا ،بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات و مؤسسات متخصصة ،فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور :المدخلات العمليات و المخرجات ،و تضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد البشرية و الطبيعية و التمويل و غيرها .وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج و الأهداف التي أمكن بلوغها أوتحقيقها.

4-**إيجابية:**ينبغي أن تكون التنمية ايجابية ، فهي بمثابة تحسين و تطوير للشئ ينتقل به من طور أقل إلى طور ارقي ،أو من جيد إلى أجود ، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية،فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة،وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية و الاجتماعية .

5-**مستمرة:**أي الديمومة والاستمرارية ،فمدخلات التنمية متغيرة ،ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات ، كما أن احتياجات و متطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر ،مما ينعكس على تغيير أهداف التنمية ، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك،ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل ، فكلما ارتقى درجة تطلع إلى دراجات أعلى .

6-**الشمول:**و يعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية و السكانية ،بحيث تحقق العدالة و تكافئ الفرص ارضاءا لكل المواطنين .

7-**التكامل:**و يعني ذلك أن تتكامل مشروعات برامج التنمية المختلفة إذ من الضروري مواجهة مشكلات المجتمع بخطى متكاملة، و ذلك حتى لا تكون التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة.

8-مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب و حاجات الإنسان الأساسية و التي تتمثل في حاجاته البيولوجية و حاجاته النفسية ،الاجتماعية و الاقتصادية و يتم ذلك من خلال النظم و المؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع ،وما يصاحبها من قيم و معايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع .

9-**التوازن:**ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة، و يعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع.

10-**التنسيق:**ينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات و برامج التنمية المختلفة ،و يهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع ،و تضافر جهودها

بحيث لاتصبح مشروعات برامج التنمية متكررة و متناقصة و متداخلة ، مما يبعثر الجهود و يزيد من تكاليف الخدمات .

مطلب 3:أهداف التنمية الاقتصادية[1]

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يسعى إلى انجاز مجموعة عظيمة من الأهداف يكون محورها تحقيق التقدم و الرفاه للمجتمعات و الو صول إلى مستوى متقدم من المعيشة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد هذه المجتمعات ،ولا شك بان تحقيق هذه الأهداف سيعمل على نقل البلدان النامية إلى مرحلة التقدم و صولا إلى كل ما تطمح إليه هذه البلدان من تطور و تغير في جميع المجالات الاقتصادية و السياسية الاجتماعية و الثقافية فيها .

قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية و نظرا للتباين الكبير في الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لكل بلد أن نحدد و بشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها و السعي إلى تحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذو القرار و ذوي العلاقة في هذه البلدان ،وقد تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية الاقتصادية من خلال إعلان الألفية الثالثة ،فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 2000 و على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا انه يجب تحديد هذه الأهداف بشكل مناسب و عدم غموض هذه الأهداف ،مما يساهم في تحقيقها و تنفيذها بشكل أفضل .

و عموما يجب مراعاة الأمور التالية عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية:

1. يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها .
2. يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما آمكن خلال العملية الإنتاجية
3. يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية و الفنية و الإدارية و غيرها من الطاقات لانجاز أغراض التنمية الاقتصادية .
4. يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد آو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.

و منه يمكن تحديد أهداف التنمية الاقتصادية و الواردة في إعلان الألفية الثالثة عام 2000 و الذي تبنته الأمم المتحدة كما يلي:

1-توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية و يشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار و الطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

2-الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي آو التضخم .

3-تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و الحد من اللا مساواة في توزيع الدخول .

4-التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية .

[1] علي جدوع الشرفاوي،"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع،عمان،2009،ص ص 10،11.

5-حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية و حصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.
6-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد و توظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج .
7-السعي لتوفير الأساليب الفعالة و إتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .
8-تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي و رفع مستوى معيشة المواطنين، و العدالة في توزيع الدخل، و غير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.
إن تحديد هذه الأهداف و غيرها من الأهداف التي توضع لتحقيق التنمية الاقتصادية يقتضي معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول و تحديد المتاح من هذه العناصر للاستغلال حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توفير عناصر الإنتاج كأن توضع خطط تنموية طموحة لا تكفي العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول لتنفيذها ،أي أن البرامج التنموية يجب أن تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد و ما يمكن توفيره من هذه الموارد ،بالإضافة لأهمية ملائمة الموارد مع خطط التنمية فانه من الأهمية أن لا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض ،لان تضارب الأهداف يعيق هذه الخطط التنموية للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة و مستدامة .

المبحث الثاني :التنمية الاقتصادية:مظاهرها، أبعادها و مستلزماتها

تعد التنمية الاقتصادية مطلبا للعديد من الدول للخروج من دائرة التخلف ويبرز هذا من خلال تجلي مظاهرها في أرض الواقع التي تعكس أبعادا و تتطلب مستلزمات و فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم مظاهر التنمية الاقتصادية ،أبعادها وصولا إلى المستلزمات الضرورية لقيامها .

مطلب01:مظاهر التنمية الاقتصادية:[1]

إن عملية التنمية الاقتصادية تعد عملية متعددة الجوانب تشتمل على إعادة تنظيم و تغيير النظام الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع ككل و ذلك من خلال إحداث تغيير جذري لهذا النظام بما يتضمن توسيع الطاقة الإنتاجية و رفع الكفاءة الإنتاجية .
و إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية ذات مراحل طويلة الأجل و ليست مؤقتة أو عارضة و بالتالي فإن التغيير في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي يجب أن يتم بطريقة تدريجية حتى يتحقق ثمار التنمية ، ثم انه مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يجب مراعاة إن يقترن ذلك بعدالة توزيع الدخل لصالح أفراد الطبقة الفقيرة ،وبمعنى أخر ضرورة إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقة والتي تشكل غالبية السكان في معظم الدول النامية .
وبصفة عامة فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى القضاء على معالم التخلف الاقتصادي والاجتماعي مثل :انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الإنتاج واختلال الهياكل الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة ،وتفشي الأمية التعليمية ،وارتفاع الديون الخارجية و التبعية التكنولوجية .

[1] هشام محمود الاقداحي ،"معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصاديةو القومية في البلدان النامية"،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2009،ص ص 122،123

ولكن مما شك فيه أن نجاح الدول النامية في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية يتوقف على نوع التنظيم الاقتصادي الذي تتم من خلاله عمليات التنمية ،الأمر الذي يتطلب معه بداية تحديد نموذج أو إستراتيجية التنمية الملائمة لدول مثل دول العالم النامي و تشير تجارب التنمية في دول العالم المتقدم مثل بعض دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنها حققت معدلات نمو عالية من خلال إتباع نظام المشروعات الخاصة أو ما يسمى بنظام الحرية الاقتصادية في بداية مراحل انطلاقها نحو ثورة التصنيع ،و يقوم نظام المشروعات الخاصة الحرة على عدة دعائم أهمها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك عملية التنمية إلى آليات السوق تبعا للعرض و الطلب و تعظيم المصلحة الاقتصادية "الربح المادي كهدف أساسي "،و زيادة معدلات الاستثمار في التصنيع تبعا لمبدأ المنافسة الاقتصادية الحرة ،و يطلق على هذا النموذج بالنموذج الرأسمالي في التنمية الاقتصادية .

وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة التي اتخذت طريق التنمية الرأسمالية إن عملية التنمية الاقتصادية تقتضي توافر عنصر أساسي لا يمكن تجاهله ألا و هو عنصر "الإرادة التنموية " تلك الإرادة التي يجب أن تشمل فئات المجتمع ككل ،و يقتضي توافر إدارة التنمية تغيير جذري في الأفكار و الاتجاهات و السلوكيات السائدة في المجتمع كما تقتضي تغييرا جوهريا في العديد من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و لعل الوعي بأبعاد و خصائص حالة التخلف الاقتصادي ،و ضرورة التخلص منه بالأساليب اللازمة ،لذلك يعتبر صلب الإرادة التنموية في أي مجتمع .

و إذا كانت الإرادة التنموية على هذه الدرجة العلية من الأهمية ،حتى يمكن للمجتمعات النامية إن تسير بخطى ثابتة نحو التقدم الاقتصادي و الاجتماعي ،فانه يتغير بداية تحليل إرادة التنمية لدى النخبة الحاكمة في هذه المجتمعات و أيضا لدى شعوبها فانعدام إرادة التنمية في هذه المجتمعات إما أن يرجع إلى عدم توافرها لدى النخبة الحاكمة، و إما أن يرجع إلى عدم توافرها في شعوب هذه المجتمعات .

المطلب 2:أبعاد التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الآتي:[1]

1. **البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:**يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف و بالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال ،الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية ، و هذا ما يعرف بجوهر التنمية فالبلدان المتخلفة تحتاج تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية و هذه العمليات هي :تحقيق التراكم الرأسمالي ،تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي،عملية تكوين السوق القومية.

(1) مدحت القريشي ،"التنمية الاقتصادية ،نظريات و سياسات و موضوعات"،دار وائل للنشر ،الأردن ،2007،ص ص 130،129.

2. **البعد الاجتماعي للتنمية :**لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة و وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية و قد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران

2-1 الأول:المرادفة بين التنمية و التحديث، و التحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر و التاسع عشر.

2-2 الثاني:هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تتسع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا و ر أس المال و المهارات والقيم و التغيرات في الأنظمة القائمة.أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول اجتناب الفقر المطلق.

و بهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية و بذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3. **البعد السياسي للتنمية :**إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية و حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال ،إن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة ،فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا ،إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4. **البعد الدولي للتنمية:**إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى و إلى ظهور الهيئات الدولية ،كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي ،و لهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في علم 1961تسمية عقد التنمية الأول و الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%،كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية ،و كذلك نشأة منظمة الاونكتاد(unctad) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ،و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا،ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% ،إلا أن مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ،و لهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يزداد على مر الزمن.

5. **البعد الحضاري للتنمية:**إن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية ،بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية .

المطلب3:مستلزمات التنمية الاقتصادية[1]

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها موارد طبيعية و منها موارد بشرية وتتضمن أيضارأس المال والتكنولوجيا إن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية و توفير الشروط الاجتماعية لذلك ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية أن يتم التأكيد من جانب الطلب في الإنتاج و جانب العرض ا وان يكون الجانبين.

1. **الموارد الطبيعية:**

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض،وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت سطح الأرض و تشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار ،و تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هو أن تلك الموارد هي أي شئ وجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي ربما يستغلها الإنسان لمنفعته.

وبصيغة أكثر تحديد فإن هذه الموارد تشمل:الصخور التي تحتوي على خامات المعادن و مصادر الطاقة مثل النفط و الفحم و اليورانيوم و الغاز و المنتوجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء و المياه الجوفية والترب التي تزرع فيها النباتات و هذه تتغذى عليها الحيوانات ، و كذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للمباني و طرق و سكك الحديد و الهياكل الأخرى ، كما أن المياه السطحية و المياه الجوفية لا يمكن أن يستغني عنها البشر و الحيوانات و النباتات في حياتها ، و تمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيسي في الأهمية و بخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي ،و ذلك أن البدء لعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في و ضع يجب أن ينتج فيه فائضا و هذا الفائض في بداية عملية النمو الإقتصادي ليس أكثر من إنتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى ح الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطورا و هذا الفائض يسمح لبعض العمال بأن يغادروا قطاع إنتاج الغذاء،وهذا العمل الذي أصبح متوافرا يمكن أن يستعمل لإنتاج السلع الرأسمالية.

و هكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فان الأرض الزراعية تساعد في البدء بعملية تكوين رأس المال capital formation ،إلى جانب المساعدة في البدء بعملية النمو الاقتصادي فان الموارد الطبيعية إذا كانت متوافرة بكميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية ،إن عملية التنمية في اللحظة التي تبدأ يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية و كذلك عرض المواد الخام للصناعات.

2. **الموارد البشرية:**

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي في الإنتاج،وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات الآتية:

عرض العمل:وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع خزين رأس المال البشري (التعليم و المهارات) ا وان النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

(1) محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،دار اثراء للنشر و التوزيع،الأردن،2010،ص ص54-58.

الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل.و هذه الفئة تشمل المدراء و المنظمون.

3. **رأس المال المادي:**

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني و المكائن و المعدات و المحزونات ،هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى، وهذه السلع الإنتاجية هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر،أي تبقى فترة حياة أطول من سنة واحدة،و هذا النوع من رأس المال ينبغي أن يميز عن رأس المال البشري و الذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج و لكنه متجسد في البشر.

وكذلك النوع من رأس المال ينبغي أن يميز أيضا عن رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة، يمكن تبادلها مع السلع.

لعل رأس المال المادي يمكن تصنيفه إلى الأنواع الآتية :

الهياكل الإرتكازية:وهذه في طبيعة رأس المال الثابت ،وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافع العامة مثل النقل(سكك الحديد،الموانئ والطرق)و الكهرباء و الاتصالات و المدارس و الجامعات و المستشفيات...الخ.

إن هذه المكونات أو العناصر من رأس المال المادي تسهل نشاط الإنتاج ،وهناك رأس مال ثابت يأخذ شكل كمائن و معدات في الصناعة و الزراعة تدخل في إنتاج السلع و الخدمات و الصنف الثالث هو ما يدعى ب رأس مال الخزين ، و هذا النوع يشمل كافة أنواع السلع منها السلع الوسيطة و السلع قيد التصنيع و كذلك السلع كاملة التصنيع.

إن السلع الرأسمالية تمثل مساعدة كبيرة في رفع قابلية البلد على إنتاج سلعا أكثر ،وذلك لأن هذه السلع تسمح بتعميق رأس المال ، بمعنى إعطاء كل عامل رأس مال أكثر للعمل به،و يتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول الأقل تطورا التي تتصف بوجود كثافة في عنصر العمل فيها و لهذا السبب فان نسبة رأس المال إلى العمل منخفضة جدا و من هذه الزاوية فان مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي في الدول الأ قل تقدما ،ومن ناحية أخرى فان توافر رأس المال يمكن أن يدعم التخصص وتقسيم العمل إلى مدى أكبر بكثير من زيادة قوة العمل نفسها .

ولعل رأس المال المادي يشكل العنصر الرئيسي في إدخال التقدم التكنولوجي في النظام الإنتاجي،بمعنى ان كل سلعة رأس مالية هي تجسيد لتكنولوجيا أو منظومة من التكنولوجيات التي تشكل قدرتها على إنتاج سلعا معينة أو مجموعة متنوعة من السلع ،إن مكائن معينة على سبيل المثال يمكنها أن تنتج سلعا معرفة جيدا و يرافق الزيادة في السلع الرأسمالية عادة تحسنا في المكائن و الأدوات وهكذا فان تبني طرقا محسنة في الإنتاج يفترض إمكانية زيادة رأس المال.

يساهم رأس المال المادي نمو القطاع الزراعي و القطاع الصناعي مما يقود إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و الأكثر أهمية هو دور رأس المال المادي في زيادة تراكم أو خزين رأس المال نفسه.

4. **التكنولوجيا:**تعرف بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات.إن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض و الموارد الطبيعية و العمل و رأس المال).فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في

السلع الرأسمالية، و هناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر و يأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل و الإدارة...الخ.

إن التحسن التكنولوجي يمكنه أن يضيف إلى معدل النمو في مجالات عدة التي تتضمن الحد الأدنى من الإضافات إلى عناصر الإنتاج أو المدخلات إن مثل هذه التكنولوجيا تدعى تكنولوجيا غير متجسدة (بمعنى أنها غير متجسدة بعناصر الإنتاج) قد ساهمت على نحو كبير في الإنتاج الزراعي و الصناعي على سبيل المثال البذور المحسنة بالنتيجة فان المحاصيل من الأرض قد إزدادت.

إن التقدم التكنولوجي سواء كان متجسد أو غير متجسد في عناصر الإنتاج قد كان سبب مهما جدا للنمو الاقتصادي.

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر الإنتاج بوصفها توليفة إذا تحسنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة ، و الكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسن في المنتوج الذي هو أفضل نوعية،كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج ،ومن ناحية أخرى فان التقدم التكنولوجي يخفف القيود المتأتية من الندرة التي يواجهها الإنسان.

5. **تكنولوجيا المعلومات و التنمية:**إن استلام و تطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في اكتساب و تعميم المعرفة و المعرفة بدورها بدورها تولد معلومات.وهذه تعكس اعتقادا عالميا قويا في مؤملها التحويلي أن تكنولوجيا عامة قد نشأت حول معلومات انفق عليها الملايين من الدولارات كل سنة.

بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات فان تكنولوجيا المعلومات بالتأكيد يكون لها أهمية أساسية ،فالعولمة تطلب مثل هذا التدفق الكبير للمعلومات و المدد .

المعلومات التي لا يستطيعون القيام بها بدون تكنولوجيا معلومات، و لكن يبقى السؤال:ماذا حول علاقة مباشرة أكثر بين تكنولوجيا المعلومات و التنمية ؟بمعنى اخرما الذي يمكن أن تعرضه تكنولوجيا المعلومات للفقراء؟.

في تقرير البنك الدولي 1999 يقول فيه أن هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت كثيرا إكتساب و امتصاص المعرفة مزودة بذلك الدول النامية بفرص لم يسبق لها مثيل لتعزيز الأنظمة التعليمية ، وتحسين وضع أو بناء السياسات و تنفيذها و توسيع مدى الفرص للأعمال و الفقراء.

إن الحكومات و المتبرعون أو المانحون و منظمات التنمية مندفعون لتحقيق و إدراك المنافع التي يعد بها المنفذ على الشبكة في المحاربة ضد الفقر، وهناك فرص لتطبيق التكنولوجيا الجديدة في معلومات حول الصحة و معلومات تعليمية و زراعية .

6. **العناصر المؤسسية و الاجتماعية:**إلى جانب المدخلات التكنولوجية فان عناصر مؤسسية و اجتماعية ملائمة تساهم كثيرا في التنمية ،وعلى نحو واسع فان هذه العناصر تخص تنظيم عملية التنمية و رعاية المشاعر و العواطف و الحوافز المتعلقة بالنمو،و هذه العناصر لا تشبه عناصر مثل :الأرض و العمل و رأس المال التي يمكن أن يحل احدهما محل الآخر،بينما العناصر المؤسسية و الاجتماعية لا يمكن لأحدها أن يحل محل آخر،بل إن العناصر المؤسسية و الاجتماعية هي عناصر مكملة للعناصر الأخرى.

ومن ناحية أخرى فان العناصر المؤسسية و الاجتماعية يجب أن تكون بكمية صحية و نوعية صحيحة لضمان استغلال ملائم أو مناسب للمدخلات التكنولوجية و توفير مناخ مفضل للتنمية،حتى تبدأ التنمية و تستدام فان العنصر التنظيمي يكون ذا أهمية كبيرة جدا وفي الحقيقة فان الاهتمام الأولي في وضع بقية العناصر مع بعضها للإنتاج الكفؤ.

المبحث الثالث:التنمية الاقتصادية:استراتيجياتها ،تمويلها و عراقيلها

حتى تحقق التنمية الاقتصادية اهدافها لابد من اختيار الاستراتيجيات اللازمة التي تتطلب التمويل الضروري غير أن الوصول لتحقيق الأهداف المنشودة قد تعترضه عدة عراقيل لذا ستتم دراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، مصادر تمويلها و كذا مختلف عراقيلها .

المطلب 1:استراتيجيات التنمية الاقتصادية[1]

التنمية الاقتصادية هي وسيله للوصول إلى أهداف محددة و معلومة فهي ليست غاية في حد ذاتها ،بل يقصد منها تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية و سياسية...الخ تحدد مسبقا و يعمل إلى الوصول إليها و خلال فترة تحقق التنمية .

لذلك فإستراتيجية التنمية تعني معرفة وتحديد مسار التنمية بغرض الوصول للأهداف و الغايات المطلوب تحقيقها لمجتمع معين و غير مسيرته التطويرية و خلال فترة زمنية معلومة.إنها باختصار معرفة و تحديد الطريق المختار للتطوير الشامل في المجتمع و في أمد قصير بما يعنيه ذلك من:

1. تنمية عامة في القوى المنتجة ،تطوير مصادر الطاقة،المواد الأولية، أدوات و معدات الإنتاج و بالذات إنتاجية العمل.
2. تطوير شامل للعلاقات الإنتاجية و إقامة هيكل إقتصادي جديد يرقى بدوره بالقوى المنتجة .
3. تطوير شامل في الأفكار و النظم والمؤسسات الإجتماعية التي تصحب التنمية و التي يترتب عليها تعميق في آثارها.

لهذا يمكن القول بأن إستراتيجية التنمية تعني النمط أو الأسلوب المحقق للتطوير و التقدم الإقتصادي و الإجتماعي في مجتمع معين وخلال الزمن المعلوم .

كما وأن إستراتيجية التنمية ترتبط بالزمن الطويل من أجل تحقيق الأهداف التنموية الإقتصادية و الإجتماعية المحددة مسبقا و المطلوب تحقيقها، ويتجسد ذلك في التخطيط طويل المدى أي في الخطة الإقتصادية لمدة 15-20 سنة.

إن تحقيق الإستراتيجية المطلوبة يتم عن طريق التكتيك المتبع في البلد المعني و المتضمن على نظام الإدارة و التنظيم و التخطيط الإقتصادي قصير و متوسط المدى ، للأول خطط أو خطة إقتصادية لمدى زمني 1-2 سنة و الثاني خطة ل1-5-6 سنوات ، وكذلك الوسائل و المعدات المعتمدة و المتبعة لتحقيق التنمية مثل :الإستثمار، الأسعار ، التمويل ، الرواتب ، الأجور و الضرائب...الخ. كما و أن سلامة و صحة إستراتيجية التنمية في أي بلد كان هي ما تحقق لها التلائم و تناسب مع ظروف و إمكانيات البلد المعني من إقتصادية و إجتماعية و سياسية و بشرية ...الخ .حيث من الواضح لنا أن وضع و تحديد إستراتيجية التنمية يخضع و يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي نوجزها بالآتي:

[1] محمد احمد الدوري،"التخلف الإقتصادي"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة1987،2،ص ص68،69 .

-طبيعة و نوع النظام السياسي السائد .
-مستوى التطور الإقتصادي و الإجتماعي.
-مساحة البلد و كثافته السكانية .
-طبيعة و مستوى العلاقات الخارجية للبلد المعني مع بلدان العالم، الإقتصادية ، التجارية و المالية...الخ

وهناك العديد من إستراتيجيات التنمية التي حدثت و طبقت في بلدان العالم المختلفة المتقدم منها و المتخلف. وهذه الإستراتيجيات عديدة و مختلفة ، بعضها ينتهج طريقا و يهدف إلى نموا رأسماليا كما هو حال إستراتيجية النمو غير المتوازن و البعض الآخر هو ما كان اشتراكيا مثل إستراتيجية النمو المخطط و البعض الآخر هو ما كان وسطا أو مختلطا، بين الرأسمالية و الإشتراكية،ونذكر بالآتي إستراتيجيات التنمية بصورة مركزة وهي :

1. **<u>إستراتيجية النمو غير المتوازن للتنمية</u>**:تنسب للإقتصادي،"ألبرت هيرشمان"،وهي تستند عمليا على كيفية تطور بلدان أوربا الغربية ، وتعتمد هذه الإستراتيجية على توجيه الإستثمارات نحو عدد محدود من القطاعات الإقتصادية أو الصناعات التي تتميز عن غيرها بالتفوق الإستثماري و الفعالية و المردود، وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات و الصناعات الأخرى . و الصناعات المطورة هنا تتميز بكونها إما صناعات ذات دفع للأمام أو صناعات ذات دفع للخلف أي أن إنشاء صناعة معينة تكون حافزا ومتطلبة بنفس الوقت لإنشاء العديد من الصناعات اللاحقة المرتبطة بها أو المكملة أو الصناعات
المسبقة لها مثل :

-صناعات ذات الدفع للأمام مثل: صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير و كذلك صناعة البتروكيماويات .
-صناعات ذات الدفع للخلف مثل : صناعة الحديد و الصلب تتطلب صناعة إستخراج الحديد الخام ، صناعة الفحم ...الخ.

2. **<u>إستراتيجية النمو المتوازن للتنمية:</u>**تنسب للإقتصاديين "رودان" وكذلك "نيركه" وتعتمد على توجيه الرأسمال الإستثماري و الكبير في جهة عريضة من قطاعات الإقتصاد الوطني، أي في قطاعات إقتصادية مختلفة و في آن واحد لكسر طوق أو دائرة التخلف في الاقتصاد المعني ،إن هذه الإستراتيجية يطلق عليها أيضا نظرية الدفعة القوية ، و التي يتوجب قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي و توجيه استثمارات كبيرة للتوظيف في مختلف قطاعات الاقتصاد المتخلف وفي آن واحد من أجل القضاء على مرحلة التخلف و الدخول أو الانتقال إلى مرحلة الانطلاق التطوري و إن إستراتيجية النمو المتوازن تكون وفق نموذجين للتصنيع.

-نموذج تنمية الصناعة الثقيلة أي أولوية التوظيف الاستثماري في إنشاء الصناعة الثقيلة(الحديد و الصلب ،المناجم و المعدات و الكمائن الإنتاجية...الخ) مثل ما حدث في الإتحاد السوفياتي .
-نموذج تنمية الصناعة الخفيفة أي الأولوية للتوظيف الإستثماري في إنشاء الصناعات الخفيفة كالغزل و النسيج و الألبسة ، صناعة الجلود و الأحذية ، صناعة المواد الغذائية ...الخ.

3. **إستراتيجية النمو المخطط:** تنسب إلى الفكر الإشتراكي و تقوم هذه الإستراتيجية و تعتمد على التخطيط الإقتصادي الشامل للنشاط الإقتصادي و الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج و قيام الدولة بتوفير و توجيه الإستثمارات ،من مصادرها الداخلية خاصة و الخارجية عامة و توظيفها في المجالات الإقتصادية المختلفة و سواءا كان بصورة نمو متوازن أو بصورة نمو غير متوازن من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التنموية المطلوبة و المحددة مسبقا و بصورة شاملة و متكاملة و سريعة .

إن إستراتيجية النمو المخطط تتميز عن غيرها من الاستراتيجيات المختلفة الأخرى بالسمات التالية :

- الوفاء لاحتياجات الشعب الأساسية و خاصة لطبقاته الاجتماعية الأساسية و المنتجة منها خاصة
- التخطيط الشامل للفعاليات و النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.
- الاعتماد على النفس أساسا .
- المشاركة الشعبية في وضع الخطط و متابعة تنفيذها .
- التقشف و تصفيات الفئات الاجتماعية المبددة .

مطلب02:تمويل التنمية

تعد مشكلة تمويل التنمية من المشكلات المهمة التي تواجه البلدان النامية لاسيما مراحلها الأولى ،وترجع هذه المشكلة إلى انخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة ،لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي و لذلك تسعى الدول النامية جاهدة إلى البحث عن مصادر التمويل و تنويعها بالشكل الذي يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية للدولة.

1-أهمية المدخرات و التمويل المحلي للتنمية : [1]

1-1اهمية المدخرات و الاستثمارات المحلية:

قد يكون من المفيد أن نستهل دراسة تمويل التنمية بشرح المقصود برأس المال في الدول النامية.ويقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد التي تسهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع و الخدمات، و كثيرا ما نلمس اختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تتمشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى. فنجد أن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي في الدول المتقدمة تمثل إنفاقا رأسماليا في الدول النامية.ويعد انخفاض المدخرات على المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و يعود سبب ذلك و بدرجة كبيرة إلى انخفاض مستويات المداخيل و الذي يرجع بدوره إلى انخفاض إنتاجية العمل بسبب قصور رأس المال و التجهيزات الرأسمالية و الذي يرجع بدوره إلى انخفاض المدخرات ،فنظرا لكون مستويات الدخول منخفضة في الدول النامية و نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فان القدرة على

[1] محمد عبد العزيز عجيمة،"التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق-النظريات-الاستراتيجيات-التمويل"الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2007،ص ص،203-209

الادخار تكون هي الأخرى منخفضة و بهذا فالدول النامية تدور في حلقات الفقر الخبيثة هذه الأخيرة تمثل احد عوائق التنمية في الدول النامية و أحد خصائص التخلف وفكرة الحلقات الخبيثة تفسر بأنها علاقات دائرة لان انخفاض مستوى الادخار و تأخر فنون الإنتاج و أساليبه تتدافع مع بعضها البعض في شكل دائري ،يتخذ كل منها في إطاره دور سبب و نتيجة في ذات الوقت و من خلال تفاعلها يتمخض عنها بقاء البلد الفقير في حالة من الفقر و التخلف،و هذا يعني أن الحلقات المفرغة تعبر عن و جود علاقات تراكمية تتبادل التأثير المتبادل و في اتجاه هبوطي ،تعمل على بقاء الاقتصاد في حالة من التخلف بفعل القوى التلقائية و تعاني الدول النامية من و جود حلقتين من حلقات الفقر المفرغة ،إحداهما على جانب العرض و الأخرى على جانب الطلب و ذلك كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم(2): حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية

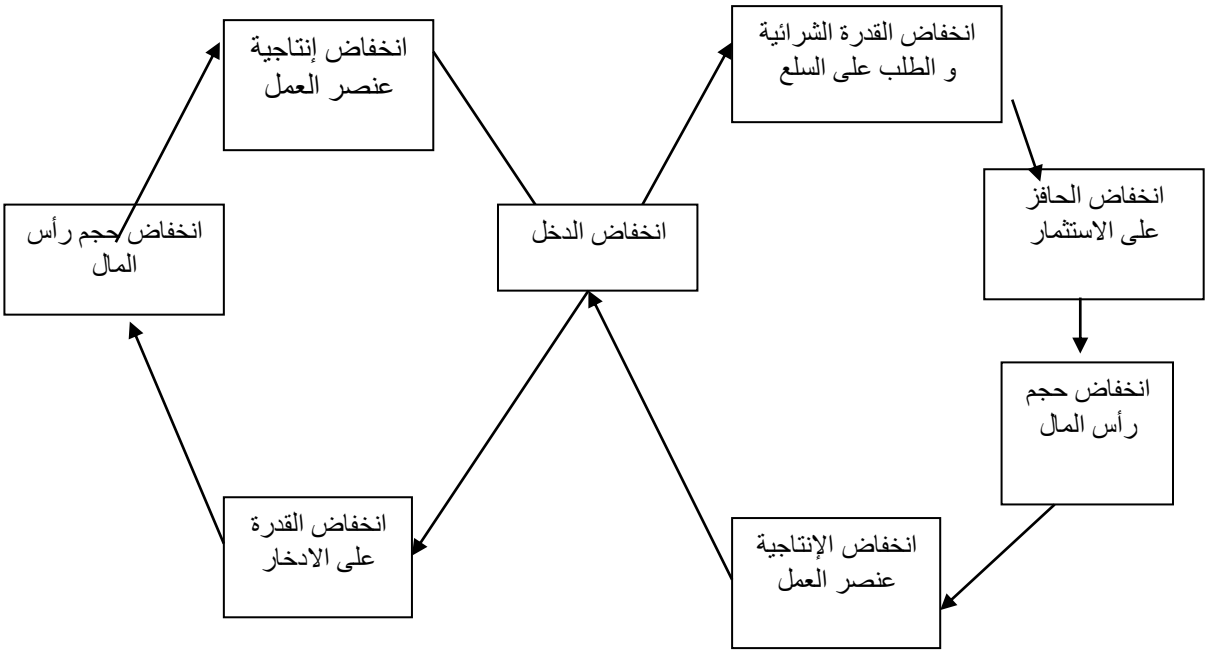

المصدر: نفسه،ص،54

و تصور الحلقة المفرغة على جانب العرض في الدول النامية كيف يؤدي إنخفا ض مستوى الدخل إلى انخفاض القدرة على الادخار و بدوره يؤدي إلى الانخفاض حجم رأس المال –في صورة معدات و تجهيزات إنشائية –مما يؤدي بدوره إلى انخفاض إنتاجية العمل ،و ما يترتب عليه ذلك من انخفاض مستوى الدخل ،و هكذا تكتمل الحلقة.

و تصور الحلقة المفرغة على جانب الطلب في الدول النامية كيف يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد و بالتالي ،انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات ،مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار و بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم ر أس المال و التراكم الرأسمالي ، و بالتالي انخفاض إنتاجية العمل ،و يسفر ذلك في النهاية إلى انخفاض مستوى الدخل حتى تكتمل الحلقة .و يتضح من ذلك ،إن هناك تداخل فيما بين انخفاض مستويات الدخول ،و ما يرتبط به من انخفاض معدلات الادخار ،ومن ثم الاستثمار في الدول

النامية ،و ذلك في صورة عملية تراكمية تعمل على بقاء الدول النامية في حالة من التخلف والفقر.

فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب إذا في أولى مراحلها ضرورة كسر هاتين الدائرتين في أضعف نقطة لكل منهما ومن ثم الخروج من قيودها و العمل بكافة الوسائل على زيادة تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات التنمية الاقتصادية .

2-2التمويل المحلي للتنمية :

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري ، و هو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختيارا و بمحض رغباتهم ، و ثانيهما الادخار الإجباري و هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم و لا يوجد فرق بين النوعين من و جهة نظر تكوين رأس المال ،و كل خلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة .

و تتمثل مصادر التمويل المحلي للتنمية في :

1-2 مدخرات القطاع العائلي:تمثل الفرق بين الدخل المتاح –أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الإنفاق المختلفة و تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية و ذلك مقارنة بالسوق المتقدمة و تتمثل مصادر الإدخار في القطاع العائلي فيما يلي:

-المدخرات التعاقدية : مثل أقساط التأمين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات و تتصف هذه المدخرات بالاستقرار .

-الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كمجوهرات أو تأخذ شكل ودائع في صناديق التوفير أو البنوك سواء تجارية أو لأجل أو التي تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.

-الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي و المزارع والمتاجر و المساكن حيث هنا يكون المدخر هو المستثمر.

-سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة وتزداد أهمية المصدرين الأولين نظرا لتعامل الأفراد مع البنوك و المؤسسات المالية و تتأثر مدخرات القطاع العائلي بعوامل عديدة نوجز أهمها فيما يلي:

أ. حجم الدخل: حيث سيتم الدخل لمعظم الدول النامية بالانخفاض كذلك تتجه معظم تلك الدخول بالإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية كالأكل و اللباس...الخ.لذلك لا يسمح بفائض من الادخار و بالتالي فزيادة الدخل تؤثر تأثيرا مباشرا على زيادة الادخار .

ب. درجة تركز وتوزيع الدخل :ففي ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الإدخار عنه لو كان الدخل موزعا توزيعا عادلا ،فتوزيع الدخل لصالح طبقات ذات دخل أعلى يؤدي الى زيادة الادخار و العكس صحيح ، كما لا يتأثر الادخار بحجم دخل الفرد فقط و إنما بمركزه الوظيفي في المجتمع و بدرجة مدى تأثره بالسلع الجديدة المعروضة .

ج. عوامل اقتصادية أخرى:و تختلف من دولة إلى دولة أخرى كأسعار الفائدة و التوقعات المستقبلية الخاصة بها حول ارتفاعها أو انخفاضها أو استقرارها و كذلك حول مدى انتشار البنوك و المؤسسات الادخارية، كذلك بالنسبة للتضخم و الذي يمثل مشكلة، خاصة في الدول النامية.

د. عوامل ديمغرافية و اجتماعية :

-تركيب المجتمع عمريا ، له أثره في الادخار حيث يزيد الادخار في المجموعات العمرية من 35الى 60 سنة عن غيرها من المجموعات الأخرى.
-هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار و حجم الأسرة فلا شك إن احتياجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة.
-تختلف معدلات الادخار بين قاطنين الريف و ساكنين المدن حيث تزيد في الأولى و تنقص في الثانية.
-مدى ارتباط أفراد الأسرة فيما بينهم و التي تصل في بعض الأحيان إلى المعيشة الجماعية حيث يلتزم كل فرد بمساعدة الآخرين و هذا ما يؤثر على الادخار بشكل مباشر ، كذلك من ناحية تجميع المدخرات بين أفراد العائلة و إقامة مشاريع تدر عوائد...
-تأثير الديانات و المعتقدات بحيث تحث الديانة الإسلامية على الاعتدال في الإنفاق و تنهي عن التبذير و تحث على العمل و تؤكد على فريضة الزكاة و كلها تؤدي في النهاية إلى تشجيع الادخار.
و لكي تستطيع الدول النامية النهوض بمدخراتها من خلال إتباع أربعة و سائل أهمها:
*التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار و البنوك.
*تنويع الوسائل التي تعمل على جذب المدخرات.
*العمل على ضبط التضخم.
*رفع أسعار الفائدة و هو الأمر الذي يؤدي عادة إلى زيادة المدخرات .

2-2 مدخرات قطاع الأعمال الخاص و العام:

2-2-1 مدخرات القطاع الخاص:وتعتبر من أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة و تتمثل في جميع مدخرات المؤسسات و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدمية ،حيث يتوقف قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات،كذلك كلما استقرت و انتظمت سياسة توزيع الأرباح ترتب عن ذلك زيادة ادخار المؤسسات لاسيما في فترات الزواج بينما تميل إلى الانخفاض و الاختفاء في فترات الركود كما يمكن للدول النامية أن تحقق مدخرات وفيرة من أرباح قطاع الأعمال وذلك إن نجحت وتمكنت السلطات من توفير مناخ الأمن والاستقرار و الاختبار المناسب للتشريعات والقرارات وإزالة القيود و رفض ضرائب ملائمة ،كما أن تدخل الحكومة في قطاع التصدير كبير أو متركزا في قلة من المؤسسات والعكس صحيح إذا كان قطاع التصدير صغيرا أو موزعا بين العديد من صغار المتعاملين فتميل بذلك معدلات الأرباح ومن ثم معدلات الادخار إلى الانخفاض.
فلأرباح الشركات (المنشات)أهمية كبيرة كمصدر رئيسي في تكوين المدخرات حيث نجحت في الماضي والحاضر في الدول المتقدمة اقتصاديا على عكس الدول النامية .

2-2-2 مدخرات قطاع الأعمال العامة:انحصر دور الدولة ولفترات طويلة ضمن إقامة مشاريع البنى التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها و ذلك بسبب الدور الذي تؤديه للمجتمع من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية إضافة إلى عدم قدرة الأفراد على إقامة هذه المشاريع من ناحية أخرى، لكن في الآونة الأخيرة تغير الوضع،لاسيما بالنسبة للدول النامية التي تحصلت معضمها على دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى التغير الذي عرفه دور الدولة في النشاط الاقتصادي إذ انتشار المفاهيم الاشتراكية فاتسع

بـذلك نطـاق تـدخل الدولـة ،الـذي وقـع علـى عاتقهـا تنفيـذ القسـم الأكبـر مـن خطـط و بـرامج التنمية،وعموما يتأثر ادخار قطاع الأعمال العام بالعوامل التالية:

*السياسـة السـعرية للمنتجـات: حيـث كثيـرا مـا تتحـدد الأسـعار طبقـا لاعتبـارات اجتماعيـة أو سياسية أو تحتوي أرباحا احتكارية.
*السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج:و التي تكون في اغلب الأحيان مدعمة.
*سياسـة التوظيـف والأجور:حيـث فـي كثيـر مـن الـدول تفـرض الحكومـات علـى شـركات القطـاع العـام توظيـف عمالـة معينـة لحـل مشـكلة البطالـة إضـافة إلـى تحديـد اجـورلا تـرتبط بالكفـاءة الإنتاجية.
*مستوى الكفـاءة الإنتاجيـة:حيث الملاحـظ هـو انخفـاض مستويات الأداء فـي شـركات القطـاع العـام مقارنة بالمشاريع الخاصة.

2-3 الادخـار الحكـومي:يتحقـق الادخـار الحكـومي مـن الفـرق بـين الإرادات الحكوميـة الجاريـة والمصـروفات الحكوميـة الجاريـة فـإذا كـان هنـاك فائضـا اتجـه ذلـك لتمويـل الاسـتثمارات وتسـديد أقسـاط الـديون (وذلـك فـي حالـة مديونيـة الدولـة) أمـا فـي حالـة وجـود عجـز فيـتم تمويلـه عـن طريـق السـحب مـن مـدخرات القطاعـات الأخـرى وعـن طريـق طبـع نقـود جديـدة وتعمـل الـدول دائمـا علـى تنميـة مـوارد وعلـى التفكيـر مـن نفقاتهـا وذلـك بهـدف تحقيـق فـائض توجهـه إلـى الاسـتثمار و تحقيـق التنميـة وتتمثـل أهـم إيـرادات الدولـة الجاريـة فـي حصـيلة الضـرائب أمـا النفقـات الحكوميـة الجاريـة فتتمثـل فـي الإنفـاق العـام أي للاتفـاق علـى الخـدمات عامـة فـي مجـال الأمـن و الـدفاع والتعلـيم والصـحة و المشـاريع العامـة الأخـرى إضـافة إلـى النفقـات المتمثلـة أساسـا فـي الإعانـات و الـدعم وفوائـد وأقسـاط الـدين العـام لـذلك فالـدول تسـعى إلـى زيـادة مواردهـا الماليـة دون إحـداث أي آثـار سـلبية علـى الإنتـاج مـن ناحيـة وان تحسـن اسـتخدام تلـك المـوارد مـن جهـة أخـرى بالشـكل الـذي لا يجيرهـا إلـى اللجـوء إلـى أسـلوب التمويـل بـالعجز ومـا يترتـب علـى ذلـك مـن آثـار تضـخمية تعيـق عملية التنمية.

2-4 ادخـار إجبـاري عـن طريـق التضـخم:إن عـدم كفايـة الادخـار الاختيـاري لمواجهـة مطالـب التنميـة يجبـر الـدول إلـى اللجـوء إلـى مصـادر الادخـار الإجبـاري وذلـك مـن خـلال اقتطـاع جانبـا مـن الدخول و الموارد
الحقيقيـة للأفـراد عـن طريـق إنفـاق قـوة شـرائية جديـدة تقترضـها مـن الجهـاز الصـرفي مـن اجـل تغطيـة العجـز الـذي يظهـر فـي الميزانيـة و عـادة مـا يترتـب عـن ذلـك زيـادة فـي المسـتويات العامـة للأسـعار بمعـدل أعلـى مـن ارتفـاع الـدخول النقديـة،كما يـتم عـن طريـق التضـخم،بنقل الثـروة مـن المسـتهلكين فـي صـورة أربـاح اسـتثنائية وبـذلك يكـون هنـا حـافز للتوسـع فـي الإنتـاج وإعـادة الاسـتثمار للأرباح،وهـذا معنـاه أن للأربـاح أهميـة كبيـرة تحفـز علـى التوسـع فـي التكـوين الرأسـمالي كزيـادة معـدلات الأربـاح تزيـد مـن معـدلات تجميـع رؤوس الأمـوال فتزيـد بـذلك معـدلات التنميـة و يتحقـق هـذا مـن خـلال مـا يسـميه كينـز بالتضـخم الربحـي حيـث يقـول كينـز بـان ظـاهرة التضـخم الربحـي كـان سـببا فـي زيـادة اكتشـاف المعـادن ممـا أدى إلـى ارتفـاع مسـتويات الأسـعار فـي ذات الوقـت الـذي تخلفـت فيـه التكـاليف وخاصـة الأجور،حيـث أدى هـذا الوضـع إلـى اتجـاه قـدر كبيـر مـن الأربـاح إلـى رجـال الأعمـال وهـذا مـا حـدث فـي اسـبانيا وفرنسـا وانجلتـرا و هكـذا تـم التأكـد مـن أن

السبب الأساسي في قيام ونمو الرأسمالية الحديثة وهو زيادة مستويات التكاليف وخاصة الأجور و الذي شكل عاملا مهما في تكوين رأس مال الدول الغربية.

2-5التمويل المصرفي: تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة من أهم المنشئات المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية.

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا و سواء كان يعمل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى ،في تمويل كل من رأس المال الثابت و رأس المال العامل،أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.

ففيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة –العقارية و الزراعية و الصناعية-وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات و التنظيمات المصرفية و ضوابط البنوك المركزية.

وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، من أهمها المرتبات و الأجور و مقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل التي تختلف من صناعة إلى أخرى، فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

3-التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية:[1]

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رؤوس الأموال الكافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة،تلجأ الدول إلى استراد رأس المال الأجنبي و الذي يمكنها أو بالأحرى يساعدها على تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية فالأسباب الرئيسية للجوء الدول إلى الاستعانة بمصادر تمويل أجنبية هي العجز المستمر و المتزايد في موازين مدفوعاتها ، فضلا عن تدهور معدلات تجارتها الخارجية و الناتج عن انخفاض صادراتها وذلك في ظل التزايد في حصيلة الواردات ،كما أن الظروف التي تمر بها الدول النامية تحتم عليها أن تكون و تقيم برامج و خطط تنموية ضخمة و متلاحقة حتى تقطع المراحل التي قطعتها دول أخرى أكثر تقدما و في زمن قصير ،وذلك بهدف تقليص فجوة التخلف.

فالتمويل الأجنبي يعتبر كوسيلة مكملة و منشطة وليست بديلة للموارد المحلية،حيث أن المبالغة في الإعتماد على الموارد الخارجية من شأنه أن يعيق من عملية الاستفادة منه لأنه حتما سيكون بمثابة العبء على عملية التنمية الاقتصادية لما يترتب عليه من تحويلات مالية والتزامات إلى الخارج حيث يمكن الاستعانة بالموارد الأجنبية من أجل:

- تعزيز المدخرات المحلية (وذلك بسبب وجود فجوة ادخار واسعة).
- توفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع و الخدمات الإنتاجية .

ويتخذ التمويل الأجنبي ثلاث مصادر أساسية هي:

1) **المعونات الأجنبية:**تتكون من منح لا ترد وقروض ميسرة

المنح: هي انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية ،لاتدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة حيث لايكون هناك أي التزام على الدولة المتلقية لصالح الدولة المانحة.فالمنحة قد تكون في صورة نقدية فتسمى بذلك بالمنح الحرة أو قد تكون في صورة عينية ولا يكون لها أي عبء في المستقبل على عاتق الدولة المتلقية.

[1]سمير محمدعبد العزيز،"المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية"،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1988،ص 406-408.

القروض الميسرة: فهي التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر في صورة نقدية او عينية لمشروعات محددة أو برامج أو قطاعات.

و تكون المعونات الأجنبية في صورة نقدية بعملة الجهة المانحة تخصصها للدولة المستفيدة إلا أن هذه المعونات قد تتخذ صور عينية مختلفة كالمعونات السلعية وخاصة السلع الغذائية وهذا النوع من المعونات يلبي اشد الحاجات إلحاحا في الدول المتخلفة نظرا إلى ماتعانيه هذه الدول من نقص شديد.

2) **القروض الخارجية:** تعتبر عملية الاقتراض من الخارج من المصادر التي تعتمد عليها الدول النامية لجلب النقد الأجنبي ،فخلال السبعينيات اعتمدت الكثير من الدول النامية وبصورة كبيرة على القروض الخارجية،وهذا مانتج عنه تزايد كبير على مستوى الدين العام الخارجي ، لا سيما وانه تزامن مع ارتفاع أسعار البترول ،وحالتي التضخم و الركود التي عرفتها الاقتصاديات المتقدمة وما ارتبط بهما من بطء في نمو التجارة الدولية، إضافة إلى السياسات الجمركية الحمائية التي اتبعتها الدول المتقدمة لمواجهة الدول النامية. وبالتالي ازدياد عجز موازين مدفوعات هذه الأخيرة وازدياد حاجتها من القروض الخارجية لتمويل ذلك العجز .

ولقد تضاعفت حدة هذه المشكلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في نهاية السبعينيات مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها .فهذه القروض قد أثرت سلبا على اقتصاديات الدول النامية ولم تكن لها مساهمة فعالة في تحقيق بعض الأهداف التي تخدم تنمية هذه الدول.

3) **الاستثمارات الأجنبية:** تحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية وذلك لما تقدمه من تدفقات نقدية لهذه الدول ، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين هما:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها او تملكهم لنصيب منها مما يمكن حق الادارة و بالتالي السيطرة على سياسات و قرارات المشروع،وللاستثمارات الاجنبية المباشرة ثلاث اشكال هي :

-الاستثمارات الاجنبية المباشرة المملوكة كليا للشريك الاجنبي.

-الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية بين المستثمر الاجنبي و المستثمر المحلي.

-الشركات المتعددة الجنسيات.

- **الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة:** وتتمثل في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الاوراق المالية (اسهم وسندات) والتي تصدرها الهيئات العامة او الخاصة في الدول النامية ، على الا يكون للمستثمر الاجنبي حق ادارة المشروع ، وهذا مايجعل هذا النوع يقتصر فقط على انتقال عنصر راس المال ،على عكس الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يقترن فيها انتقال راس المال بانتقال عنصر العمل و الادارة الاجنبية.

شكل رقم(3): اشكال التمويل الخارجي المتاحة للتنمية

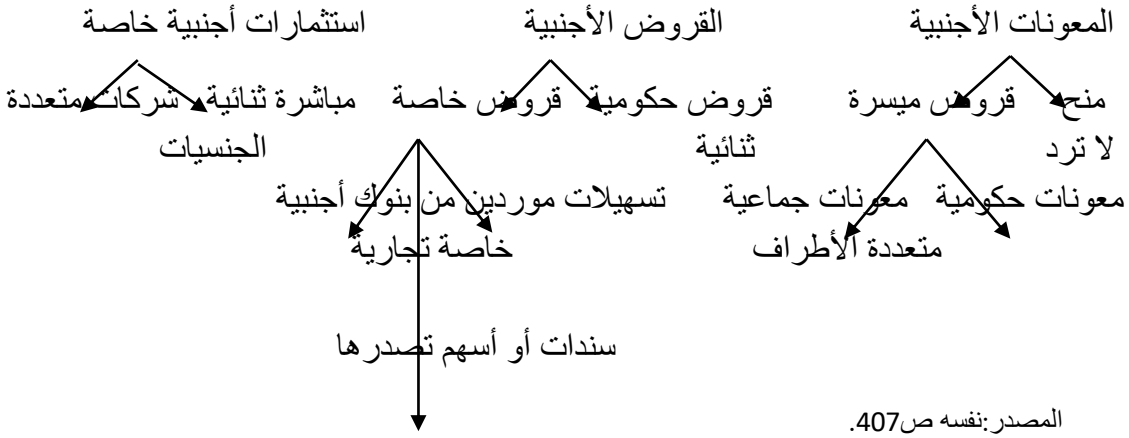

المصدر:نفسه ص407.

مطلب 03:العوامل المعوقة للتنمية الإقتصادية:

تنقسم إلى عوامل إقتصادية و أخرى غيرإقتصادية [1]

1. **العوامل الاقتصادية:**ذات اثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية في الدول النامية،فحمليها في الأمور التالية:

1-1:عناصر الإنتاج و مكوناته :

لا شك أن الاختلاف و التباين في مستويات الإنتاج و مكوناته بين الدول يعكس بوجه عام درجة التقدم و التخلف السائدة فيها ،و معرفة الأسباب الجوهرية الكامنة وراء هذه الاختلافات تقتضي دراسة الخصائص العامة لعوامل الإنتاج الرئيسية في الدول النامية ،بغية الوقوف على مدى اثر هذه العوامل في تقدم أو إعاقة التنمية فيها ،و تتمثل هذه العوامل في عنصر العمل و نوعية العمالة ،الأرض ،التنظيم و المال ففيما يتعلق بعنصر العمل و نوعية العمالة نجد أن القصور فيها من حيث الكفاية الفنية و المهنية والعملية ،من اخطر المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف عملية التنمية ،ففي الدول النامية تتوافر أعداد كبيرة من العمال غير المهرة كما يلاحظ ارتفاع معدلات المواليد بجانب الارتفاع في معدلات الوفيات .

أما الأرض و هي العنصر الثاني للإنتاج ،فهي تمثل ركيزة هامة في المشروعات الإنمائية الاقتصادية المختلفة ،و بخاصة إذا كان هناك تضخما في العدد السكاني الذي يحتاج إلى مزيد من الإنتاج لسد احتياجاته و متطلباته الأساسية ،من المواد الغذائية و الموارد الطبيعية الأخرى .

أما فيما يتعلق برأس المال فيعتبر من المؤشرات العامة التي تلقى الضوء على حجم الطاقات الإنتاجية في المجتمع، و مدى فعليتها في زيادة معدلات الإنتاج و الاستثمار، كما يزودنا هذا المؤشر بالفروق الشاسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

و الملاحظ **أن** غالبية الدول النامية تعاني نقصا في الموارد المادية والطبيعية و الذي ينعكس على عدم **توافر** رؤوس الأموال القادرة على خلق معدلات استثمارية كبيرة تساعد على حركة الإنماء فيها ،و لذلك نجد أن عدم تنفيذ أو فشل المشروعات التنموية في البلدان النامية يرجع في اغلب الأحيان إلى النقص في توافر عنصر العمل اللازم لتغطية متطلبات التنمية منه ،مما يحتم على كثير من دول العالم الثالث اللجوء إلى المعونات الأجنبية سواء كانت

[1] عادل مختار الهواري،"التنمية الاقتصادية"،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995،ص ص229-305.

رأسمالية أو اشتراكية وعلى الرغم من أهمية رأس المال في المشروعات الإنمائية إلا أن المساعدات و المعونات الخارجية التي تتلقاها دول العالم الثالث ،لا تتمتع إلا بالقدر اليسير من الفاعلية ،ذلك لأنها محكومة بمقتضيات إستراتيجية الدول الكبرى التي تقدم المعونات.

أما بالنسبة لعنصر التنظيم في الإنتاج ،فهناك من يرى أن التنظيم يعتبر من المتطلبات الأساسية للعمليات الإنمائية ،كما أن المنظم يلعب دورا بالغ الأهمية في إنجاح عمليات التنمية ،وذلك من خلال قدرته على التنسيق بين كافة عناصر الإنتاج في إطار واحد،غير أن الوضع الراهن أو القائم في غالبية الدول النامية يشير إلى أن الحكومة و ليست فئة المنظمين ،هي العامل الحاسم في مجال التنمية ،ولذلك فان إحلال المنظم محل الحكومة في إدارة العمليات الإنمائية من شانه أن يخلق إدارة رشيدة تتحمل أعباء رسم الخطط و البرامج التنموية ذات الأهمية البالغة ،و لذا فان فشل الإدارة الحكومية في تحمل هذه الاعباء يشكل عائقا خطيرا من معوقات التنمية.

1-2: انخفاض متوسط الدخل الفردي:

من الأمور التي يسلم بها العاملون في مجال التنمية أن انخفاض متوسط الدخل الفردي في المجتمع دليل على تخلفه، و انه يشكل عقبة رئيسية أمام عملية التنمية فيه، إذ يقلل من أهمية عامل الاستثمار الذي يلعب دوره في دفع عجلة التنمية إلى معدلات أفضل .كما انه يؤدي إلى انخفاض طلب الأفراد من السلع المنتجة محليا ،و بالتالي يؤثر على قدرة الدولة على التوسع في المشروعات الإنمائية ،و بناءا على ذلك يتخذون من متوسط الدخل الفردي معيارا مطلقا للتخلف على اعتبار أن البلد الذي يزيد متوسط الدخل الفردي فيه عن 500 دولارا يعتبر بلدا متقدما أما البلد الذي يقل فيه متوسط هذا الدخل عن هذا المعيار ،فانه يعتبر بلدا ناميا أو متخلفا .

غير أن الدلالة الإحصائية لهذا المعيار تظل قاصرة و غير واضحة للتمييز بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة و ذلك لأسباب أهمها أنها لا تأخذ في اعتبارها بقدرات التنمية.

1-3:التبعية الاقتصادية و ضعف النظام النقدي :

و تعتبر من أهم العقبات التي تعترض طريق التنمية فيها، و تظهر هذه التبعية على المستويين السياسي و الاقتصادي، حيث تعتبر التبعية السياسية مرحلة ممهدة للتبعية الاقتصادية ،و للتبعية الاقتصادية أشكال متعددة منها ،التبعية التجارية و التي تتمثل في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما ،يتوقفان على صادراتها لعدد محدود من الدول و غالبا ما تكون دولة واحدة و تكون هذه الصادرات غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية ،و تكون حركة الاقتصاد فيه خاضعة لعوامل خارجية تحدد هيكل وحجم الإنتاج و كذلك حجم الاستثمارات و هيكلها .

و يحدث من جراء هذه التبعية التجارية أن ينمو قطاعات:احدهما متصل بالأسواق الأجنبية المتميز بكثافة رأس ماله و تقدم خبرته الفنية و الذي تنمو داخله علاقات إنتاج رأس مالية.

أما القطاع الآخر ،فهو المتصل بالسوق الداخلية وهو قطاع فقير من حيث الخبرة الفنية و محدود القدرة على النمو و تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية ،و تحاول الدول المسيطرة أن تزيد من الفوارق بين هذين القطاعين ،كما هو الحال في العديد من الدول المنتجة للنفط حيث تتركز الاستثمارات في قطاع النفط مع إهمال القطاعات الأخرى التي تكون هذه الدول في أمس الحاجة إليها إن حاضرا أو مستقبلا .

2-العوامل غير الاقتصادية:إن مشكلات التنمية في الدول النامية، لا تقتصر على العوامل الاقتصادية فحسب و إنما هناك عوامل أخرى عديدة ومتنوعة ذات طابع غير اقتصادي يمكن إجمالها على النحو التالي:

2-1 العوامل الاجتماعية:تتمثل هذه العوامل في أنماط العلاقات و النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع و التي تلعب دورا حاسما في رفض أو قبول ما يحدث في المجتمع من تغيير آو تطوير في مختلف المجالات و ما تؤديه من دور فعال في إعاقة أو تسهيل عمليات التنمية فيه ،و من أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تشكل عقبة أمام التنمية في المجتمعات النامية تلك التي تتمثل في نظام القرابة و الطائفية و الوضع الطبقي .

ففيما يتعلق بنظام القرابة فهو يشكل معوقا خطيرا من معوقات التنمية في المجتمعات النامية و يؤكد كلرز في هذا الصدد أن المجتمعات الريفية و القبلية ،بنظمها الاجتماعية التي تتركز حول نسق القرابة و المجتمع المحلي ،تقف عقبة في طريق التجديد و الابتكار ،و هذا يعني أن القدرة على الخلق و الإبداع ترتبط بكثير من المؤثرات الاجتماعية و الثقافية و التي تلعب الأسرة دورا كبيرا في نقلها للأفراد .

أما بالنسبة للطائفية و ما تنطوي عليه من ألوان العنصرية ،فغالبا ما تؤدي في المجتمعات التي تسودها إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الفرص المتكافئة ،الأمر الذي يحول بينهم و بين إظهار كفاءاتهم و استغلالها لصالح التقدم و النمو ، و بهذا نجد أن من اخطر المعوقات في مجال التنمية هو استئثار فئة من السكان على امتيازات خاصة دون النظر إلى ما يفتقدونه من المؤهلات و الكفاءات .

أما فيما يتعلق بالوضع الطبقي في المجتمعات النامية ،فإننا نحاول إلقاء الضوء على مدى اثر البناء الطبقي من الناحية العملية على حركة التنمية في الدول النامية في الدول النامية ،فدراسة الطبقات في المجتمعات النامية تمثل مطلبا نظريا و تطبيقيا في الوقت ذاته ،ذلك أن الطبقات جزء من البناء الاجتماعي و ترتبط به بعلاقات وطيدة ،فهي ترتبط بعلاقات ديناميكية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى .

و لذا فان دراسة الطبقات في المجتمعات المعاصرة ضرورة بالغة الأهمية ،و بخاصة في بلدان العالم الثالث التي ما زالت تخوض معركة التنمية و تبذل جهودها في توجيه استثماراتها لخدمة قطاعات كبيرة من الشعب فاستئثار فئة طبقية معينة لمقاليد الحكم و السيطرة ،يمكن أن يؤدي إلى توجيه استثمار التنمية لخدمة القطاع الذي تمثله هذه الفئة المسيطرة ،مما يؤثر على مصالح الطبقات و الفئات الأخرى في المجتمع تأثيرا سلبيا .

2-2العوامل الثقافية:تسود المجتمعات النامية العديد من العناصر الثقافية التي تقدم أو إعاقة التنمية فيها ،و يستطيع الباحث الاجتماعي الذي يهتم بالجانب التطبيقي ،التعرف على المشكلات التي تعوق طريق التنمية في هذه المجتمعات من خلال دراسته للعناصر الثقافية السائدة فيها ،و بالتالي يتمكن من وضع خطة تستهدف الارتقاء بها إلى مستويات أفضل في مختلف المجالات .

2-3العوامل السكانية:غالبا ما يصطدم المخططون للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات النامية بمشكلة التضخم السكاني بالشكل الذي لا يتناسب و الموارد المتاحة أو الموارد المتوقعة و لهذا تعتبر الزيادة المطردة في عدد السكان في المجتمعات النامية مصدر إجهاض للمحاولات التي تبذل من اجل إحداث التنمية فيها .

و انطلاقا من الإحساس بخطورة هذه المشكلة اخذ الاهتمام العالمي يتركز حول حشد جميع الجهود و تضافرها من أجل وضع حل حاسم و سريع للزيادة السكانية المطردة في هذه المجتمعات ، و بخاصة تلك التي تعاني فقرا متقعا في مواردها و إمكاناتها وذلك للقضاء المشكلات التي تصاحب هذه الزيادة التي تعتبر عائقا أمام الجهود المبذولة من اجل التنمية .

2-4العوامل السياسية و الإدارية:تلعب العوامل السياسية في الدول النامية دورا أساسيا في مجال التنمية ، حيث أن فقدان الاستقرار السياسي،وعدم الدقة في الخيارات السياسية وكذلك فقدان الحزم و الاستمرار في تطبيق الخطط ، هي في الغالب العقبات الرئيسة التي تقف أمام التنمية في هذه الدول ،ولذا فان الدول النامية بحاجة إلى قيادة أو سلطة سياسية قوية تدير دفتر ها نحو إحداث تنمية شاملة بالاعتماد على النفس و البعد عن كل ألوان التبعية.

2-5النظام التعليمي:لا ريب أن التعليم يشكل المدخل الرئيسي لنجاح كل تنظيم اقتصادي أو اجتماعي ،كما أن له الدور البارز في نجاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهو الذي يعمل على إعداد القوى البشرية و تنمية قدراتها و يساعد على نشر الوعي العلمي و العملي القائم على إدراك الأفراد و الظروف المحيطة بهم ، و قدرتهم على تحسين و تطوير هذه الظروف و هو الذي يوضح الأساس الأمثل للعمل الوطني كما يوضح المفهوم المشترك لأهداف التنمية و سائلها و طرقها.

خلاصة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من مفاهيم،خصائص أبعاد،أهداف ،مستلزمات ،استراتيجيات ، تمويل و عراقيل اتضح بأن التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة ذلك لكونها تعد مطلبا تسعى مختلف البلدان النامية الى تحقيقه ،اذ تعمل من أجل ذلك لتسريع معدلات نمو الاقتصاد الا أن هذا الهدف يصطدم في الواقع بجملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه البلدان تنميتها الاقتصادية.

تمهيد:

تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات في نفس الوقت هيكلية مؤسساتية تهدف إلى إعادة بعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية كما تهدف إلى التنظيم و التحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق و ليبرالية الاقتصاد الوطني بدءا برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية و ادخال الإصلاحات على قوانين الإستثمار وبعث الهياكل والاجهزة اللازمة لتطوير و تنمية الاستثمار.

هذه التغيرات الجوهرية سمحت للبلد من الاستفادة من تدفق متنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، و التغيرات الجوهرية فيما يتعلق بالتشريع الاستثماري سمحت من جهة أخرى بظهور، و تطوير القطاع الخاص الوطني الذي ساد تهميشه، و تغييب دوره في التنمية الاقتصادية لفترة طويلة .

هذه الايجابيات لم تكن كافية لبلوغ الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار و التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث هناك من المعيقات والحواجز الهيكلية و التنظيمية و التشريعية ما يحول دون بلوغ هذه الأهداف.

وللخوض أكثر في هذا المجال سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول:السياسة الاستثمارية في الجزائر

المبحث الثاني:الواقع الاستثماري في الجزائر

المبحث الثالث:انعكاسات السياسات الاستثمارية على التنمية الاقتصادية

المبحث الأول:السياسة الاستثمارية في الجزائر

قبل الحديث عن سياسة الاستثمارات الجزائرية في إطار الإصلاحات، ينبغي التطرق بصفة موجزة، عن وضعية الاستثمارات في الفترة ما بين الاستقلال وعام 1967 ثم مرحلة المخططات الوطنية. حتى نتعرف عند الأسس التي اعتمدتها الدولة في إستراتيجية التنمية في تلك المرحلة. لتكون منطلقا لدراسة السياسة الاستثمارية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجهات الجديدة.

المطلب الاول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)[1]

1-السياسة الاستثمارية في الفترة (1962-1966):

[1] عبد القادر بابا،"سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،قسم علوم اقتصادية فرع التخطيط،جامعة الجزائر،دفعة 2003-2004،ص ص 213، 220.

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعا صعبا، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية. وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80 % من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى الإجراءات التالية:

1-1الإجراءات القانونية: لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

و من هذه القوانين نجد: **قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963** (قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26) يتعلق هذا القانون برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، وقد منحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب. وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية تتجلى هذه الضمانات فيما يلي:

الضمانات العامة:

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- ضمان ضد نزع الملكية، ولا يكون نزع الملكية ممكنا، إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة.

المؤسسات المنشأة عن طريق إتفاقية (Entreprises conventionnées):

يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة. التي يتضمن برنامجها الاستثماري، مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات. على أن ينجز هذا الاستثمارفي قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية. أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائما للجزائريين.

يمكن للإتفاقية أن تنص على الامتيازات الممنوحة. وان يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى.

لكن في هذه الفترة، لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي. إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية. ففي بداية الستينات كانت الجزائر تقوم بالتأميمات، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق قانون 1963. حيث أنها لم تبادر في دراسة الملفات التي أودعت لديها، لأن هذا القانون كان غير مطابق للواقع.

قانون الاستثمارات الصادر في 1966 (أمر رقم 66/ 284 المؤرخ في 1966/06/15)

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل. تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به.

وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة. ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية:

***الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:** لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية، يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها. بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية. ويمكن لرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية.وفي هذا الصدد، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة. لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

***منح امتيازات وضمانات للاستثمار**:
تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منع الاعتمادات، وهناك ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون هي:
- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات. وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

* **أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد:** يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية، والضمان ضد التأميم.
ونظرا لصعوبة تطبيق قانون الاستثمارات على المستثمرين الأجانب في هذه المرحلة،طبق فقط على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.
ولكن الشيء الذي طبق في ميدان الاستثمارات الأجنبية، يتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، وذلك من سنة 1966 إلى سنة 1982.لأن قانون 1966 و قانون 1963 لم يستقطبا المستثمرين الأجانب، لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم.
1-2السياسات الاقتصادية:في مراسيم سنة 1963 أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية. إذ أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.
كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب ..إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967. وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة وعليه:
* في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا. وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتموين جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.
* أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم. بحيث قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل
غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة.
* أما حجم الاستثمارات الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1966-1963) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال

المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة 60 % من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات.

2- السياسة الاستثمارية في ظل المخططات التنموية1967-1989

2-1في ظل المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين. وكانت في هذا المخطط تعطى الأولوية في الاستثمارات لقطاع التصنيع. وحجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط قدر بـ 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 124,9 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 % .

2-2في ظل المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة. وبالتالي كان هدف هذا المخطط، تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز. كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9 % وحجم الاستثمارات بـ 28 مليارد ج.

2-3في ظل المخطط الرباعي الثاني (1774-1977):

تعتبر أهداف هذا المخطط متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن.

وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

وكانت التوقعات فيما يتعلق بالناتج الوطني الإجمالي، أن يرتفع بنسبة 46 % وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 10 %. وهذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتقرر توظيف 50 مليار دينار جزائري للمحروقات .

إن بنية هذه الاستثمارات تستدعي الملاحظات التالية:

- الملاحظ أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 3,2 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي، إلى 9,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني ليصل إلى 52 مليار دج خلال عام 1978. فلنتساءل عن التنفيذ والرقابة لأعمال التنمية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتداخلون مع القطاع العام.

- إن هدف أجهزة التخطيط، التقليص من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنى الأساسية، ولكن تلك النسب المئوية لم تنفذ. فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع، بنفس نسبة الهبوط في الزراعة، ومن هنا نلاحظ أن النسب الأساسية للمخطط لم تحترم.

2-4في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

الاجراءات القانونية:**قانون سنة 1982**(قانون رقم 11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982. لقد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الادوات.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المكملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية.
- ميادين الصيد البحري، والبناء، والشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين.

من بين تسهيلات قانون (11-82)، هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص،وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار. أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي:12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.

السياسات الاقتصادية:

لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.

ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية. ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 6,400 مليار دج، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 5,560 مليار دج. مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي.

كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن 63,3 % من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية، والباقي استثمارات غير إنتاجية. وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثماراته المعتمدة ما يقرب من 44 %.

2-5في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

الاجراءات القانونية:قانون رقم (25-88) المؤرخ في 1988/07/12، جاء متوافقا مع الاصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

السياسات الاقتصادية: لقد كانت أهداف هذا المخطط، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط. أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو 7 %، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

لكن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20 % بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية نتيجة إنهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60 % إلى 70 %،حيث أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.

المطلب 2: السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية(1990-1993)

1-الاجراءات القانونية: قانون النقد و القرض رقم 90-10:[1] المؤرخ في 14/04/ 1990 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص، مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر.حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10:" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

وجاء في المادة 182 من نفس القانون: "يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر.

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين. أي أنه يتم ذلك بعد 60يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر. وتجدر الملاحظة، أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائرأية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.
- أن عملية قبول الاستثمار. يخضع إلى الرأي بالمطابقة (AVIS de conformité)، وذلك بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، ويبث في الملف خلال شهرين.إذا لم يبلغ المستثمر، بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين، يعتبر طلبه مرفوضا.

لكن القانون 90-10 لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، رغم أنه نص على الضمانات المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال. إذ نجد أن الامتيازات المطبقة هي السارية المفعول المدرجة في القانونين: 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات الاقتصادية المختلطة (La société d'économie mixte) إلى أن جاء قانون الاستثمار لعام 1993 ،الذي ألغى كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له. أما في الآونة الأخيرة، طرأت بعض التعديلات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نظرا للتغيرات التي طرأت في الاقتصاد. هذا التعديل تمثل في الأمر رقم 1-1 الموافق لـ 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. يهدف هذا الأمر لجعل القانون مرنا بعدما كانت السلطة النقدية، على رأس النظام المصرفي وانفرادها بالهيمنة الكاملة في ميدان تسيير النقد والقرض، ودورها المنحصر أساسا على صحة العملة الوطنية بالدرجة الأولى، وعدم الاهتمام بالمجالات الأخرى.

هنا تدخلت الحكومة في هذا الشأن واعتبرت أنه ليس من الحق أن تخول مؤسسة واحدة، في أمر هام للغاية يخص الأمة. بل يجب تكريس هذه الثروة، التي هي من حق الشعب بالدرجة الأولى، فيما يعود عليه بالفائدة، كإنعاش الاقتصاد والاستجابة لبعض المتطلبات الاجتماعية الأخرى.

---

(1) المادة 181-182 ،من الامر رقم 82-13المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14-04-1990،الجريدة الرسمية،العدد 52 الصادر في 1990.

أما فيما يتعلق بتشخيص التعديلات، التي طرأت على هذا القانون، تمثلت في فصل مهام مجلس النقد والقرض، ودعم هذا الأخير بثلاثة أعضاء جدد يعينهم رئيس الجمهورية، من بين الكفاءات العلمية في المسائل الاقتصادية والنقدية.

وهذا ما يؤدي إلى التوازن في قوة القرار، ويساعد الحكومة بتطبيق، برامجها الاقتصادية والاجتماعية في أي وقت تراه مناسبا.

قانون سنة 1993 [1] (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام و لا بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها. المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر

2-السياسات الاقتصادية[2]:لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، و ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين المواطنين والأجانب مع تسهيل و تبسيط الإجراءات.

كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

أ- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة و الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مواطن شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

ب- من ناحية أخرى و تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

ج- أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة.

مطلب3:السياسة الاستثمارية في ظل اقتصاد السوق(1994-2011)

1-الاجراءات القانونية: تميّزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية،ممّا استلزم مواكبة الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مسّت كل القطاعات بدون استثناء حيث سعت الجزائر من خلال

(1) المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر،الجريدة الرسمية العدد 64 الصادر بتاريخ10-10-1993.

(2)عبد القادر بابا،مرجع سبق ذكره،ص 85.

وضعها قانون الاستثمار سنة 1993 أو التعديلات التي طرأت عليه سنة 1994 و 1995 أو مشروع قانون الاستثمار الجديد و الخوصصة إلى وضع محفزات للاستثمار الأجنبي و إزاحة كل العقبات التي تقف في طريقه، لكن العائق على هذا الصعيد هي أن هذه القوانين هي قوانين نظرية فقط فهي لا تطبق على الواقع ،لهذا جاء الأمر الرئاسي رقم **01-03 الموافق ل20 أوت 2001**[1] المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر و ذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض.كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال و الأرباح و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

إضافة إلى أن هذا القانون تناول التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك التنمية.

الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003[2] و المتعلق بالنقد و القرض:

تم الغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بموجب الامر 11/03 المؤرخ في 26 اوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

•يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أوبالمساهمة مع المقيمين،حيث نصّت المادة 84و85 من الأمر رقم 11/03 أنّه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية أن تفتح فروعا في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

•السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصّت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03 "رؤوس الأموال و كل النتائج و المداخيل والفوائد و الإيرادات و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتّفاقيات الدولية التي وقّعتها الجزائر.

-البرنامج الخماسي التكميلي (برنامج دعم النمو 2005-2009):[3]

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية في إعداد برنامج وطني لدعم النموالاقتصادي ، برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2005، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة.

وقد جاء لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا ، بمبلغ 250 مليار دينار ورصد قرابة 1700مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية عبر البلاد، كالآتي:

- 700 مليار دينار لقطاع النقل قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري إنجازها، ومباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية.

- 600 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية ، وذلك على الخصوص لاستكمال المشاريع الجارية منها الطريق السيار شرق/غرب، ولمباشرة مشاريع جديدة منها شق وإعادة تأهيل أكثر من 15000 كلم من

---

(1) المرسوم التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ،الجريدة الرسمية العدد67 بتاريخ 20-اوت2001.

(1) الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003.

(3) شبكة عالم الجزائر:اقتصاد الجزائر من 1962الى يومنا هذا،تاريخ الاطلاع24-5-2009،انظر الموقع:
www. world.net/vb/archive/index.php/t.dz

الطرقات.
- قرابة 400 مليار دينار لكبريات مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه.
- رصد قرابة 350 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد .
فمن بين القطاعات التي سيشملها هذا المجهود، ستستفيد الفلاحة والتنمية الريفية من 300 مليارديـنار على قدر العناية الخاصة التي أولاها البرنامج لحال أهالي الأرياف ، ولإسهام النشاط الفلاحي في خلق الثروة الوطنية.
ويهدف هذا المخطط إلى إفساح المجال للمؤسسات الأجنبية للاستثمار أكثر في الجزائر.
كما يعد كذلك فرصة أمام الجزائر للمظافرة بين الهمم والطاقات، لتعليم طريق الوصول إلى بناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات.
2-السياسة الاقتصادية:[1]تقوم سياسة التكييف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية وتكاد تفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية وإطلاق قوى السوق.
ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية لليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

2-1السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع

2-1-1التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية:

حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الدولة، فقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ارتفاعا في عدد المشاريع الاستثمارية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري قدره 40 بالمائة،حيث أكد عبد الكريم منصوري المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أن هذه المشاريع التي تقدر قيمتها ب702 مليار دينار من المتوقع أن تسمح باستحداث أكثر من 125 ألف منصب شغل جديد.. وسجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الثلاثي الثاني للعام الجاري 6426 مشروع، مقابل 5377 أي ارتفاع بحوالي 1100 مشروع.
ويبين الترتيب حسب المناطق أن الشمال يستحوذ على 73 بالمائة من المشاريع المعلنة متمركزة أكثر حول ولايات الجزائر وتيزي وزو والبليدة ووهران وبومرداس وبجاية إضافة إلى منطقة الهضاب العليا تمثل 15 بالمائة من المشاريع المعلنة متبوعة بالجنوب ب12 بالمائة. حيث ان منطقتي الهضاب العليا وجنوب البلاد حققتا خلال سنة 2010 "تقدما معتبرا" من حيث المشاريع الاستثمارية المصرح بها بمجموع 2 962 مشروع بقيمة 151,86 مليار دج ومن المفروض أن تستحدث 26086 منصب عمل.
كما أوضحت نفس المعطيات أن منطقة الهضاب العليا استقطبت 1659 مشروع بقيمة 75,65 مليار دج وستسمح باستحداث 14241 منصب عمل.
وقد استقطبت الولايات الواقعة جنوب البلاد 1010 مشروع استثمار مصرح به بقيمة 52,899 مليار دج ومن المرتقب أن تستحدث 9422 منصب عمل.
وللإشارة فإن هذه "النجاعة" المحققة في سنة 2010 تفسر أيضا بأهمية الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمستثمرين وكذا لاجراءات التسهيل والتبسيط في الإجراءات الاستثمارية التي تم اتخاذها من خلال تطوير شبكة الشبابيك الموحدة،اضافة الى الإتاوة الإيجارية التي ستكون بقيمة 1 دينار رمزي لكل متر مربع خلال 10 سنوات وبعد هذه المدة ستكون بـ50 بالمائة من قيمتها.

(1) احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 20-5-2011،انظر الموقع: www.economy.algeria.tk.

ويشير توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها على أساس المناطق في سنة 2010 إلى أن ولايات المناطق الشمالية من البلاد تبقى الأكثر استقطابا في مجال الاستثمارات بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية حتى تشهد البلاد نفس الوتيرة التنموية عبر كل مناطقها.

2-1-2التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية:

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول (1): توزيع المشروعات الاستثمارية حسب كل قطاع في الجزائر (من 2002الى2010)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	1.597	%2.36	95.831	28.933	%1.42
BTPH	12.155	%17.93	1.301.105	248.207	%19.34
الصناعة	7.209	%10.63	2.598.459	244.225	%38.62
الصحة	566	%0.83	55188	12508	%0.82
النقل	39.563	%58.35	1.008.984	227.821	%15.00
السياحة	485	%0.72	339.862	41 275	%5.05
الخدمات	6.226	%9.18	1.086.856	118.747	%16.15
التجارة	2	%0.00	37.514	15.500	%0.56
الإتصالات	5	%0.01	204.964	3.616	%3.05
المجموع	67.808	%100	6.728.763	940.832	%100

المصدر:إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

يظل قطاع النقل يحتل قائمة مجموع المشاريع الاستثمارية المسجلة في قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، ويفوق إجمالي حجم استثمارات هذا القطاع أكثر من 39 ألف مشروع وهو بذلك يستقطب يد عاملة تقدر ب 15% كما يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن في المرتبة الثانية من حيث ترتيب القطاعات المستقطبة للاستثمار والخالقة لليد العاملة، وبلغ عدد المشاريع المسجلة بهذا القطاع 12155 مشروع اذ يوفر هذا الأخير 19.34% منصب عمل.

ويليه قطاع الصناعة بقيمة تقدر ب7209 مشروع و يوفر للاقتصاد نسبة يد عاملة تقدر ب 38.62%، ثم قطاع الخدمات بقيمة 6226 مشروع موفرا بذلك نسبة 16.15% من اليد العاملة و يليها قطاع الزراعة ،

الصحة والسياحة بقيم :1597،566، 485 مشروعا موفرة بذلك نسبة يد عاملة مقدرة ب :1.42% ،0.82%و5.05% على التوالي.

وفي الاخير نجد قطاعي الاتصالات ، التجارة بقيمة 5،2مشروع ،مع توفير مناصب شغل تقدر بالنسب التالية: ،3.05%و0.56% .

3 سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:فيما يخص توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية. تعتبر أوروبا الشريك الأول للجزائرب264 مشروعا استثماريا.

ثم تليها دول الاتحادب220 مشروعا ،فالدول العربية ب208 مشروعا و أسيا ب 37 مشروع ، أمريكا ب 12 مشروع ، الشركات متعددة الجنسيات ب5مشاريع و أخيرا إفريقيا و أستراليا بمشروع لكل منهما. و الجدولين التاليين يبرزان أهم التفاصيل:

جدول رقم (2): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 2002الى2010)

المناطق	عدد المشاريع	مبـــالغ الاســـتثمار 10^6 دج
أوروبا	264	305.008
الاتحاد	220	264.602
آسيا	37	5136.233
أمريكا	12	59.559
الدول العربية	208	802.097
افريقيا	1	4.510
استراليا	1	2.974
متعددة الجنسيات	5	6.366
المجموع	528	1.693.748

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)- الجزائر

اما فيما يتعلق بتوزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات فهي كما يلي :

جدول رقم(3):المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب القطاعات من 2002الى2010

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%

الزراعة	9	1,70 %	6.854	0,40 %
BTPH	86	16,29 %	46.107	2,72 %
الصناعة	281	53,22 %	925.295	54,63 %
لصحة	3	0,57 %	8.589	0,51 %
النقل	24	4,55 %	10.319	0,61 %
السياحة	13	2,46 %	102.295	6,04 %
الخدمات	111	21,02 %	505.789	29,86 %
الإتصالات	1	0,19 %	88.500	5,23 %
المجموع	528	100 %	1.693.748	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارandi

4- برنامج الاستثمارات العمومية2010-2014(المخطط الخماسي الجديد):

4-1 لمحة عامة عن المخطط:[1]

4-1-1المفهوم:

من أحدث المخططات التنموية التي أطلقها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة،بحقيبة مالية بلغت 286مليار دولار،مخصصة لشقين وهما :

*إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156مليار دولار .

*استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكك الحديدية و الطرق و المياه) بمبلغ 130مليار دولار.

مؤكدا أنه يشكل خطوة أولى في مسار التأسيس لجزائر جديدة متعددة الأقطاب الاقتصادية،ويندرج في إطار الوفاء بوعود الرئيس في عهدته الثالثة.

والخطة التنموية الجديدة التي خصصت بالفترة 2010-2014جاءت لتضع الجزائر في طريق التطور و التنمية و تسمح بانطلاقة مسار جديد للنمو من خلال توفير الظروف الملائمة لتطوير مؤسسات جديدة و بروز مناخ خاص بتجنيد الموارد البشرية و المادية الذي بدوره يسمح بتحسين المناخ الاستثماري و جعل الجزائر بذلك قطب للاستقرار و الإقلاع الاقتصادي.

4-1-2أهداف المخطط:

*تحسين التنمية البشرية و التنمية الصناعية.

*مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية .

*دعم تنمية الاقتصاد الوطني و تشجيع إنشاء مناصب شغل.

*تطوير اقتصاد المعرفة .

*إلغاء البيروقراطية خاصة بيروقراطية الملفات التي تمثل عائق أمام المستثمرين.

*تسهيل إمكانية الحصول على العقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية.

4-2القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014:[2]

قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي: إستفاد قطاع التربية الوطنية من 852 مليار دينار في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة ما بين 2010-2014 و الذي أفرد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لإنجاز العديد من البنيات التحتية و سيخصص هذا الغلاف المالي الذي أعلن عنه خلال مجلس الوزراء الأخيرلإنجاز3000 مدرسة إبتدائية و 1000متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية و أزيد من 2000 مرفق مابين الإقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم و قد سمحت هذه الإنجازات بخلق عدد

(1) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارandi 2011.

(1) زيان احمد،"المخطط الخماسي2014،2010" ،،تاريخ الاطلاع:28-5-2011،انظر الموقع www.awlad.dz.

إضافي من المناصب المالية التي شهدت زيادة قدرها 10.055 منصبا بالنسبة للعمال الإداريين وعمال الصيانة علاوة على إرتفاع عددا لمناصب المخصصة للمفتشين و التي ستبلغ 210منصبا. كما استفاد قطاع التعليم العالي من 600000 مكان بيداغوجي و400000مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين .

قطاع السكن:خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و اعادة الاعتبارللنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2014. و من مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب 21214 مليار دج (حوالي 286 مليارد‌ولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها 17.4 بالمئة بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.

للاشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون وحدة سكنية ليرفع هذا العدد الى 1.65مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65 بالمئة .

قطاع الري: رصد برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 الى 2014 في لقطاع الري والموارد المائية غلافا ماليا قيمته 21214مليار دج (286 مليار دولار) بهدف تحقيق إنجازات بالقطاع بينها انجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سدود عبر الوطن و 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة الى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها.

قطاع العدالة: خصص لقطاع العدالة، في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين2010-2014،حوالي379 مليارد‌ج وستوجه 379مليارخاصة الى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة القضائية.

قطاع الأشغال العمومية: يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2010-2014 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشآت الاساسية.

يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 310 مليار دينار خصص منها 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.

وأزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم و إنجاز اكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث واعادة تأهيل أزيد من8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيرا بكسح وتعزيز25 ميناء بالإضافة إلى تعزيزثلاثة مطارات.

القطاع الفلاحي: استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 13،5 مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام،إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون.وتهدف المخصصات المالية للقطاع الفلاحي بالأساس إلى تعزيز مخطط التوجيه الفلاحي الذي تم إدراجه منذ عامين، إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات الخمسة المقبلة.

قطاع الصحة: استفاد قطاع الصحة من غلاف مالي يقدر ب619 مليار دج في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010-2014 المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي الفارط و سيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17مدرسة للتكوين الشبه طبي.

قطاع البحث العلمي و التكنولجيا الجديدة للإعلام و الإتصال: خصصت الدولة غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكومة الالكترونية .

قطاع الشباب و الرياضة: سيستفيد قطاع الشباب و الرياضة بميزانية تقدر ب 1130 مليار دينارلانجاز عدة مشاريع رياضية تتمثل في 20 ملعبا لكرة القدم و 750 مركب للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات وأكثرمن 400 مسبح و أزيد من3500 فضاء للألعاب و 230 بيت ودور لشباب و أكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب.

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل مستقرة أهم انشغالات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014الذي خصص له مبلغ21214مليار دج أي 286مليار دولار.و أكد الرئيس بوتفليقة أنه يتعين اليوم "تثمير أوفى لقدراتنا الإنتاجية وإمكاناتنا الاقتصادية".

و بهذا أعاد رئيس الدولة الرغبة في بعث الإنتاج الصناعي و بشكل خاص جعل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تسترجع نجاعتها وفعاليتها.

وأشار رئيس الجمهورية أمام مجلس الوزراء قائلا: "قررنا اليوم تعبئة موارد معتبرة لتحديث المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات"

و أعلن في هذا الصدد يقول :" لهذه الغاية سنضيف ابتداء من هذه السنة إلى كافة التحفيزات المعتمدة لتشجيع الاستثمار دعما هاما لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مضيفا "سنوسع كذلك برامج تحديث المؤسسات العمومية بحيث يشمل جميع المؤسسات التي ما تزال تتوفر على سوق داخل البلاد".و لا يتوقف دعم الدولة للمؤسسات العمومية عند هذا الحد بحيث أكد الرئيس بوتفليقة أنه:

"سيتم تجنيد إلى جانبها الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية ومن عقود متصلة بالبرنامج العمومي للاستثمارات" مضيفا" سنوسع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية".

ومن خلال الأرقام المقدمة تتأكد إرادة الدولة في دعم المؤسسات الصناعية في هذا البرنامج الإنمائي الخماسي الذي سيعبئ نحو 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و أوضح بيان مجلس الوزراء أن هذا الدعم الذي تقدمه الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأكد من خلال "إنجاز مناطق صناعية والدعم العمومي لإعادة تأهيل المؤسسات و كذا منح قروض بفوائد مخفضة قد تصل إلى 300 مليار دينار.

ومن جهة أخرى "ستجند التنمية الصناعية أزيد من 2000 مليار دينار من القروض البنكية بنسبة فائدة مخفضة من طرف الدولة لإنجاز محطات لتوليد الكهرباء وتنمية صناعة البيتروكيمياء وعصرنة المؤسسات العمومية".و قد مر القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة بفترة صعبة متميزة بتأهيل صعب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مجهزة بقدر الكفاية لمواجهة سوق دولية غالبا ما تكون المنافسة فيها غير شريفة على المواد الصناعية الإستراتيجية و بالتالي تبقى السياسة الوطنية في هذا المجال موجهة بقوة خلال السنوات الخمسة المقبلة نحو دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في اندماجها بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة في التقسيم العالمي الجديد للعمل المتميز بمتطلبات صعبة غالبا و لفائدة البلدان المصنعة الكبرى و قواعد مشددة للتجارة الدولية .

و سيتم التركيز خلال البرنامج الخماسي نحو تنويع الإنتاج الصناعي الوطني لاستقطاب الموارد المالية التي مصدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة بفعالية في نمو اقتصاد الوطن وتحسين القيمة المضافة للقطاع.

قطاع السكك الحديدية:_كشف وزير النقل عمار تو عن برنامج إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية في إطار المخطط الخماسي الجديد 2010-2014 بقيمة 38مليار دولار.

4-3السياسات التنموية في اطار المخطط الخماسي(2010-2014):[1]

***الاستراتيجية الصناعية:** تتمثل هذه السياسات في تثمين الموارد الطبيعية بواسطة ترقية الصناعات يسمح استغلالها الجيد بنقل الجزائر من مرحلة مصدر للمواد الأولية نحو منتج ومصدر للمواد المحولة ،اضافة الى تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع الصناعات المساهمة في عملية ادماج النشاطات الموجودة في مؤخرة سلم الانتاج و تطوير صناعات جديدة غير مو جودة و غير متطورة .

***الاستراتيجية الفلاحية**:من بين السياسات إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية، تكثيف المنتوجات تطوير الفلاحة الصحراوية و الشبه صحراوية،تعيين و مضاعفة أراضي الاستغلال الفلاحي ذات التحصيل القوي،خلق مناصب شغل واستقرار سكان الريف و تحسين الأمن الغذائي للبلاد بالتكيف مع القحط الدائم (التسيير الفاعل للجفاف).

***الاستراتيجية السياحية:** تثمين القدرات الطبيعية ،الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية،اعادة تنظيم النشاط السياحي في اطار الحكم الجديد،تحديد قواعد التهيئة على اساس مستويات الاعباء البيئية و السكانية، ادارة السياسة السياحية و تحسيس المواطن بالواقع السياحي.

***استراتيجية تطوير الصيد و تربية الحيوانات والنباتات المائية :**تقوم على:الاستغلال العقلاني الواسع للقدرات الصيدية ،تنويع مصادر تموين السوق بالمواد الصيدية ، تطوير صناعة تربية المائيات وتهيئة وانجاز هياكل قاعدية لاستقبال نشاطات الصيد و توسيع استغلال الهياكل الممتازة الموجودة اضافة الى تحسين التأطير الاداري ،القانوني،العلمي،التقني و المهني لنشاطات القطاع.

المبحث الثاني: الواقع الاستثماري في الجزائر

ان القيام بتحليل واقع الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر خاصة و أن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول : مفهوم المناخ الاستثماري و مقوماته في الجزائر

1-التعريف[2]: لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و للفرص الاستثمارية .هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، يمكننا الإشارة إلى تعريفين هما: -

التعريف الأول: يقصد بمناخ الاستثماري " مجمل الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا "

- **التعريف الثاني** :يقصد بمناخ الاستثمار " مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه و تشمل هده الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة و فعالية التنظيمات الإدارية ، التي يجب أن تكون ملائمة و مناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية"

(1) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنظرالموقع www.andi.com

(1) قدي عبد المجيد،" الموسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"،الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،جامعة الاغواط،الجزائر 08-09 أفريل2002،ص145.

2 - مقومات المناخ الاستثماري : يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات ، نوجز أهمها فيما يلي :

2-1 المناخ السياسي و الأمني [1]:

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توفرالاستقرارالسياسي ولأمني ، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار و بذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا .

و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا،

أ. موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

ب.درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ج. دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2-2 المناخ الثقافي ،الاجتماعي و الاقتصادي[2]

2-2-1 المناخ الثقافي و الاجتماعي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب ، و يبرر ذلك من خلال:

أ- دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة .

ب- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

ج- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة.

د- درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

2-2-2 المناخ الاقتصادي: و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي :

-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

-مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها .

-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .

-مرونة السياسة المالية و النقدية ، و ما تحتويه من تحفيزات .

-درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال -المستثمر، مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة .

-مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم.

-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

---

(1) دعاء محمد سلمان،"دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية التجارة ،عين شمس،القاهرة،مصر،ص ص25،24.

(2) محمد نظير بسيوني ، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ن القاهرة ، مصر ، 1986 ، ص 236.

3 المناخ الاستثماري في الجزائر:

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من 120 يوما إلى حوالي 27 يوما فقط. و حددوا بدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، و أن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية (موانئ، مطارات، و شبكة الطرقات)إلا انه أصبحت في الآونة الأخيرة تعد قطبا مهما للاستثمار لتوفر مجموعة من المزايا منها:[1]

الوضعية الاقتصادية:أصبحت مستقرة و مشجعة للأعمال نتيجة لأن شروط استقطاب الاستثمارأصبحت متوفرة وهذا يرجع إلى:

- عودة الاستقرار السياسي .
-استقرار اطار الاقتصاد الكلي.
-تحديد سياسات تنموية.
-تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي ،سيما تطوير البنيات القاعدية.
-انشاء اطار قانوني و مؤسساتي لتنفيذ السياسات التنموية.
-ضمان معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .
-إنضمام الجزائر لمختلف الإتفاقيات الدولية في مجال ضمان و حماية الإستثمارات و الإتفاقات الدولية المتعلقة بالإستثمارات المباشرة الأجنبية و الشكل التالي يوضح هذه الوضعية :

شكل رقم(4):مؤشرات الوضعية الاقتصادية المستقرة المشجعة للاعمال

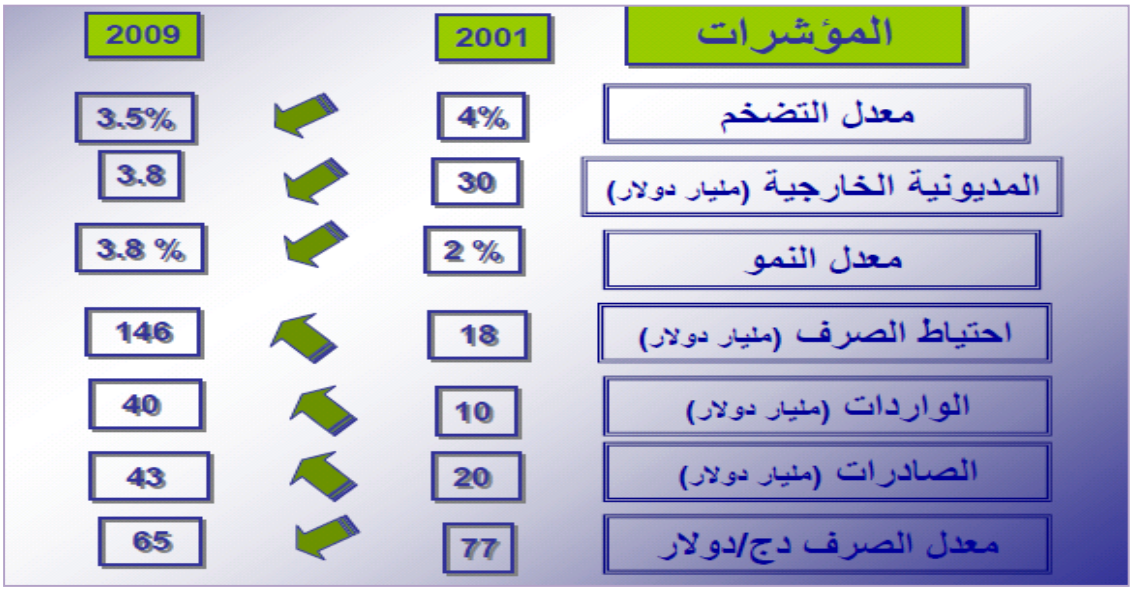

المصدر:نفسه

سوق كبيرة:حيث بلغ حجم الناتج الداخلي الخام110مليار دولاروبلغ الناتج الداخلي الخام للفرد 3.450دولار أمريكي و فرص الاستثمار المستخلصة من الواردات الجزائرية تعادل 40مليار دولارو الشكل التالي يوضح ذلك:

(1) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.www.andi.com

شكل رقم(5):الفرص الاستثمارية المستخلصة من الواردات الجزائرية

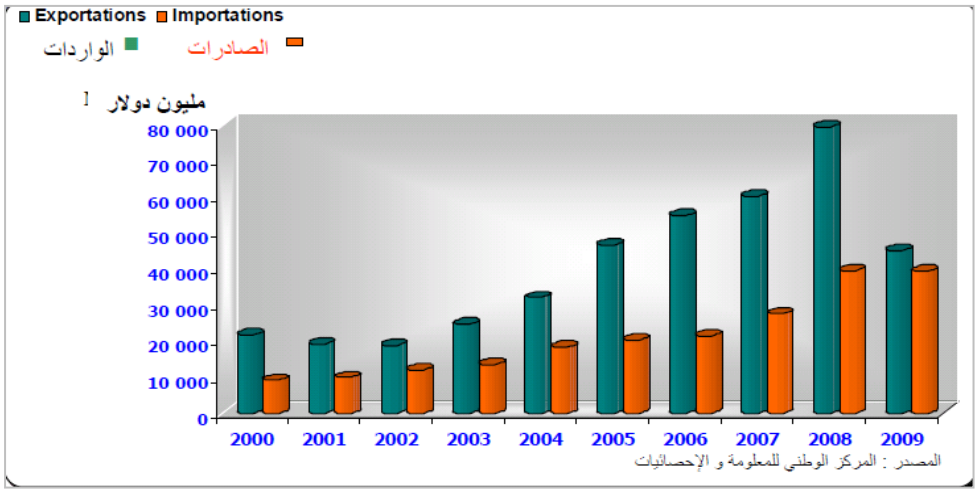

المصدر:المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات

منظومة جبائية خاصة بالشركات معقولة:فالرسم على النشاط المهني يقدرب2% والرسم على القيمة المضافة ب17.7%.

موارد طبيعية وفيرة:فالجزائر تعد أول منتج و مصدر للبترول و الغاز الطبيعي في البحر المتوسط حيث تحتل المرتبة 15 في مجال الإحتياطات العالمية البترولية ،و المرتبة 18 كمنتج للبترول و12 كمصدر للبترول،وتحتل المرتبة 5 كمنتج للغاز و المرتبة 3 كمصدر له.

بنية تحتية جيدة:وجود شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء و شبكة الإتصالات في تطور جد سريع إضافة الى توفر الأنترنات بالتدفق العالي .

منبع موارد بشرية مؤهلة :حيث أن نسبة 75 من الشعب الجزائري في سن التعليم.

مخاطرة الإستثمار منخفضة: حيث ان الجزائر اصبحت واحدة من الدول التي تراجعت نسبة مخاطرة الاستثمار بها مقارنة بالسنوات الماضية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(6):مخاطرة البلدان منخفضة

البلد	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2010
الجزائر	6	5	5	4	4	4	3	3
المغرب	3	3	3	3	3	3	3	3
تونس	3	3	3	3	3	3	3	3
ليبيا	6	6	6	6	6	6	4	6
مصر	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،مرجع سبق ذكره.

امتيازات إضافية:

-حق الامتياز على العقار:بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني و عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية.

-التكفل بأشغال البنية التحتية.

-إمكانية التمويل عن طريق:
*الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة.
*البنوك المحلية الخاصة أو العمومية،الوطنية و الأجنبية.
-تشجيعات للتصدير:
*الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك.
*الاعفاء من الضريبة على الارباح و الرسم على النشاط المهني.

مطلب2: المؤسسات المكلفة بالاستثمار في الجزائر

في مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطويرمشاريع الاستثمار تتمثل في:

1-على المستوى الاستراتيجي و السياسي:تتمثل في

1-1 المجلس الوطني للاستثمار(CNI): [1]و هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المجلس بالخصوص المهام التالية :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة .
- يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 من القانون 01-03.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة03من نفس القانون.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.
- يقترح على الحكومة القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
-يحث ، يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ الأمر01-03 .

يعد المجلس الوطني للاستثمارمن أهم ما جاء به الأمر01-03 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة(على الأقل ثمانية وزراء) و يترأسه رئيس الحكومة.

و هذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة له و لكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات و في منح الحوافز للمستثمر.

1-2 وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:

و تضطلع بالمهام التالية :

تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة.

اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

2-على المستوى العملي و التنفيذي:

2-1 وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI):[2]

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها رقم و تتمثل مهامها أساسا في :

-تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية .

---

(1) المادة14-16 من نفس الامر 01-03 .

(1) المادة04 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ ب 17-10-1994 المتضمن صلاحيات و سير و كالة ترقية الاستثمارات،دعمها و متابعتها،الجريدة الرسمية،العدد67 بتاريخ 19-10-1994.

-تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية .
-تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها .
-تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار.
-تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار.
-تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه.
-تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.
-تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
-تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
-تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار.
-الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم ومتابعة انجاز المشاريع و هذا بقيامها بما يلي :
*بنك معلومات حول إمكانيات الاستثمار في البلاد.
*قنوات للإعلام الوطني و العالمي.
*خبراء اختصاصين محليين و أجانب.
و التي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

2-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI):[1]

هي حسب المادة 21 من الأمر 01-03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي والشكل التالي يوضح نشأة الوكالة:

شكل رقم(7):نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

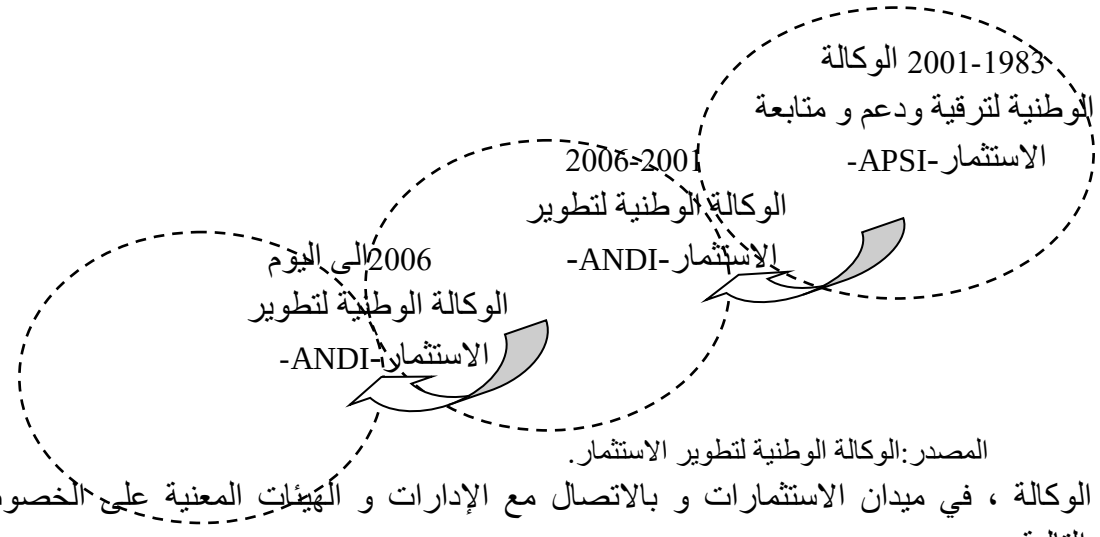

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تتولى الوكالة ، في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.

- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

(1) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2011

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.
- تقدم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب ،تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أورفض منحه إياها.

و في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها ، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه.

تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي : الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

و تحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم.

ما يلاحظ على نشاط و مهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل و الإمكانيات لتطوير و ترقية الاستثمار (موقع الكتروني ديناميكي، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة و فعلية...) كما لا تتوفر على الكفاءات اللازمة لتطوير الاستثمار حيث لا تمتلك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف...

كما ان وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) تخضع لوصايتين ، الأولى إدارية و تحت سلطة رئيس الحكومة و أخرى سلطة عملية و تخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI)

وبالتالي فان تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح لهذا الأخير إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات: أمام القضاء وأمام مصالح رئيس الحكومة وأمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI)

3-2 لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI):[1]

تأسست لجنة (CALPI) بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، و ترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي و التشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا و مدير الدراسات و تهيئة الإقليم، مدير الصناعات و المناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري، مدير الملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات و الدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الغرف التجارية و الحرف الصناعية و الزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية...

هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية، و في هذا المجال فهي مسؤولة على :

تشكيل و مسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقارللمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمار.

---

(1) جمال عمورة،"دور تطوير و تشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة-دراسة حالة الجزائر-"،مجلة العلوم الانسانية،عدد29،الجزائر ،2006،ص20.

- تسيير هذه اللجنة تحت إشراف الولاة مباشرة و تحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم و ذلك بعد استقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما اعتبارا من تاريخ الإيداع.
- تسهيل اكتساب العقار للمستثمرين الذين منحوا امتيازات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و يتم الطلب على أساس نسخة لتصريح بالاستثمار ممنوحة من طرف الوكالة .

2-4الشباك الوحيد اللا مركزي (G.U):[1]

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية و يشمل الممثلين المحليين للوكالة و الهيئات و الإدارات المعنية بالاستثمار، أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية و هو المخاطب الوحيد للمستثمرين.
- فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات .
- ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.
- يتأكد الشباك الوحيد ، بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية ، من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع. و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخفيف المقررة
- تنشأ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة ، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية و غير منقولة ، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار .
- يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار،على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي .

مطلب3- المعاهدات و الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات المبرمة بين الجزائر والدول و الهيئات الدولية:

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات سواءا على مستوى ثنائي اومتعدد الأطراف مع الدول والهيئات الدولية:[2]

1-الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي: أبرمت هذه الاتفاقيات من أجل تدعيم و تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة بين البلدين و حمايتها سواءا كانت هذه البلدان عربية أو إفريقية أو غيرها.

2-الاتفاقيات المبرمة على مستوى متعدد الأطراف: هناك عدة اتفاقيات على المستوى المتعدد الأطراف للضمان و الحماية المتبادلة بين الدول المستثمرة في الجزائروالدول المضيفة للاستثمارات الجزائرية.

وقد ابرمت هذه الاتفاقيات من أجل:

- ترقية ، تشجيع و ضمان الاستثمار .
- تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي.
- كما صادقت الدولة الجزائرية على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي .

و بغرض استقطاب المزيد من الرأسمال الأجنبي و ترقية الاستثمار الوطني كثفت الجزائر من جهودها الترويجية عن طريق :

- عقد العديد من المؤتمرات في الجزائرللترويج للاستثمار، إلى جانب استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياحة.
- المشاركة في العديد من الملتقيات بعدة دول بهدف الترويج للاستثمار.

---

(1) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(1) امينة اوزلاق،"تطور الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر"،انظر الموقعwww.ulum.ul

- القيام بزيارات ميدانية قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبعض رجال الأعمال الجزائريين في العديد من الدول كتركيا و فرنسا و ليبيا و ألمانيا و ايطاليا...

المبحث الثالث:انعكاسات السياسات الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر للوصول الى مستويات ارقى إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن أن تحدّ من الاستثمارات سواءا المحلية أو الأجنبية إذا لم تأخذ تدابير جدّية للقضاء عليها.

مطلب 1:اثر السياسات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية

لقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي للجزائر حسب سنة 2010 ،4 بالمئة مقابل 2.4 بالمئة في سنة 2009 ،و يتوقع البنك الدولي نسبة نمو تقدر ب 3.7%لسنة 2011 و 3.6% لسنة2012.

اما توقعات صندوق النقد الدولي اشارت الى تبني الجزائر نسبة نمو 3.6% خلال سنة 2011 و 3.2 %خلال 2012 و هذا حسب الأرقام المؤقتة التي قدمها كاتب الدولة المكلف بالإحصاء السيد علي بوكرامي، فيما بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام 500 11 مليار دج (حوالي 158 مليار دولار)غير بعيد عن قيمة 159 مليار دولار التي توقعها صندوق النقد الدولي في اخر تقرير له.و نفس الشيء بالنسبة للبنك العالمي الذي يتوقع ارتفاعا بنسبة 17.8 من الناتج الداخلي الخام خلال 2011و17.4 خلال سنة 2012 مقابل 9.4 خلال 2010.[1]

وفيما يلي سنبرز أهم آثار السياسات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية :[2]

1-قطاع المحروقات:استمر قطاع المحروقات في المساهمة بحصة كبيرة في الناتج الداخلي الخام في سنة 2010 بنسبة تتراوح ما بين 40 الى 45 بالمئة مقابل 31.4 بالمئة في سنة 2009 الا ان الحكومة توقعت ان يتاجل انتعاش النمو في قطاع المحروقات الى سنة 2011 نظرا لانخفاض كميات الغاز التي يتسلمها الزبائن الاوربيون الذين تاثروا بالازمة الاقتصادية.

2- قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية: لايزال يساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام حيث حقق نسبة نمو قدرها 8.7 بالمئة سنة 2009 و يمثل هذا القطاع حاليا ازيد من 16 بالمئة من القيمة المضافة الاجمالية. وبصفته المصدر الاول للثروة الوطنية خارج المحروقات بنسبة 36 بالمئة بالمئة من القيمة المضافة الاجمالية سجل قطاع الخدمات التجارية نموا بنسبة 8.8 بالمئة سنة 2009 .

3-قطاع الصناعة: مستقرا بصفة عامة في سنة 2010 و قد يعرف بعض التراجع أي بنسبة 5 بالمئة مقابل5.5بالمئة المحققة في سنة 2009، وبذلك أتت الصناعة في المرتبة الاخيرة في تصنيف القطاعات من حيث مساهمتها في توفير ثروات وطنية حسب الحكومة التي ترى ان الانتاج الوطني ولا سيما الصناعي "تشوبه نقائص هيكلية مما فسح المجال لتنامي مختلف انواع الواردات بشكل هائل".

4-**القطاع الفلاحي :**ارتفعت من 9.2 بالمئة في سنة 2009 الى حوالي 11 بالمئة في سنة 2010.

5-قطاع الصيد البحري :سجل انجازات جديدة خلال الاشهر 18 الاخيرة منها القيام بحملة تقييم الموارد المرجانية وموقع لرسو بواخر الصيد واستلام 3 مستودعات بحرية وتكوين أزيد من تكوين أزيد من ألف و600 تقني في مهن الصيد البحر.

مطلب 2:تقييم السياسات الاستثمارية[1]

(1) احصائيات الوكالة الوطنية للاحصاء2011.

(2) بوابة الوزير،المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية، تاريخ الاطلاع،29-05-2011.انظر الموقع، www.premier-ministre.gov.dz.

يمكن القول أن وتيرة و معدل النمو ما بعد الإصلاحات يتصف بمجموعة من المواصفات التي نجملها فيما يلي :مستوى نمو غير كافي، عدة مناطق و جهات لم تستفيد من النمو الاقتصادي، الوزن الكبير لبعض القطاعات و الهيئات في تحقيق النمو، و غياب دور الباقي منها.

1- مستوى نمو غير كافي:

إن طبيعة و تركيبة الاقتصاد الجزائري قد حدت من جهود الإصلاح و كبحت وتيرة النمو خلال العشرية السابقة (التي تتصف بمرحلة الخمول و الجمود في مجال النموالاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي كان يتغير بوتيرة أسنان المنشار صعودا و هبوطا)، و من بين الضغوطات الهيكلية، تلك التي تعود إلى النمو الديموغرافي ، و استقلال البلد عن العالم الخارجي، و ضعف الإنتاجية ، حيث أن هذه العوامل كانت حاضرة خلال مختلف المراحل و احتلت وزن معتبر. و يعتبر معدل النمو المحقق غير كافي ذلك أن الدراسات بينت أنه لكي نحافظ على مستوى المعيشة للسكان، فإن معدل النمو في (PNB) يجب أن يكون في المتوسط في حدود 6 % عندما يزداد السكان بمعدل 1 %. غيرأن تأثير النمو الديموغرافي على التنمية من الممكن أن يكون ايجابي عندما:

* تكون هناك يد عاملة كثيرة، و أكثر تحركا و اقل تكلفة.
* تحفيزات كبيرة للاستثمار (السكن) و على الإنتاج (استهلاك أكثر).
* درجة كبيرة من الديناميكية الناتجة عن تركيبة سكانية أكثر شبانية و أكثرحركة.

لكن يلاحظ عدم التوازن بين نمو السكان المنتجين والنشطين و بين النمو الاقتصادي الذي استمرفي الظهورو الذي يفرض و بإلحاح ضرورة وضع و تيرة (رتم) جديد و أفضل توزيع للنمو ذلك بالنظر للمخاطر المتعلقة بـ :

* تفاقم ظاهرة البطالة بمقابل قلة الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل.
* قلة ونقص الغذاء إذا الإنتاج الزراعي لم يساير هذا النمو السكاني .
* تفاقم الحالة الاجتماعية و ظهوروتفشي الآفات الاجتماعية الهدامة إذا الشباب لم يجدوا العمل و الشروط الضرورية لتحقيق وتطلعاتهم .

2- عدة مناطق و جهات لم تستفيد من النموالاقتصادي:

خريطة الفقر المنشورة عام 2001 بينت البلديات الفقيرة من حيث المداخيل و مستوى التنمية البشرية للسكان. حيث 177 بلدية تضم ما مجموعه 1569637 ساكن صنفت فقيرة، و 46 من بين هذه البلديات تضم 410407 ساكن تجمع مواصفات الأشد فقرا .

وحسب خريطة الفقر فان البلديات الفقيرة تشترك في المواصفات التالية:

* تتواجد في مناطق نائية و جبلية و في الحدود.
* حجم هذه البلديات صغير (صغيرة الحجم).
* لا لديها مداخيل ذاتية قليلة .
* قلة تتوفر على أي إمكانية لبعث مشاريع سكنية .

تمدرس الأطفال و تفشي ظاهرة الأمية في أوساط سكانها.

هذه الحالة استدعت السلطات إلى بعث برامج الإنعاش الاقتصادي(PSRE) و برنامج الدعم الفلاحي (PNDAR) التي تهدف إلى التقليل من هذه الظاهرة.

3- الوزن الكبير لبعض القطاعات و الهيئات في تحقيق النمو،و غياب دور الباقي منها:

هيكلة النمو الاقتصادي تشكل أحد الاهتمامات و الانشغالات على الرغم من التحسن في مستوى النمو

---

(1) منصوري زين،"عرض و تقييم لسياسة الاستثمار بعد الاصلاحات"، مجلة الجندو،عدد 34، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر 2007 .

الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. يعود الدور الأكبر في تحسن النمو إلى قطاع المحروقات ،الخدمات التجارية و القطاع العمومي مازال هو الفاعل الرئيسي في هذا النمو. و يبقى تنويع الاقتصاد، و طبيعة هذا التنويع، و دور القطاع الخاص في هذه الإستراتيجية هي العناصر الجوهرية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة لتنمية واقعية و مستدامة.بمعدل 5.2 % في سنة 2004 تشكل مؤشر ايجابي على المستوى العام إلا أن هيكلة الاقتصاد الوطني التي تعتمد على البترول و الغاز تشكل انشغالا مستمر، باعتبارالاقتصاد في هذه الحالة هو عرضة و رهينة التغيرات و الظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط.

مطلب3:معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر

1معوقات الاستثمار:[1]

رغم التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر، ، إلا أن بعض المعوقات لازالت تطيح بهذه البيئة وظلت تقف وراء احجام المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات:

- ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.

- انتشار مظاهرالفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب،رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.

- من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأنكتاد لسنة 2000، إذ ومن خلال بحثه ميدانيا للعوامل المحفزة والمنفردة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم عوامل التنفيذ العائق البشري الذي يتجلى عادة في المعاملات المشبوهة واللاأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات، وعلى رأس هذه المعاملات الرشوة والابتزاز والغموض في إدارة الصفقات.

- معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية و صعوبة الحصول على القروض اللازمة .

- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويسمى الأمر بالأساس عمليات الخوصصة إضافة إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية.

- القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.

-المنافسة غير الشرعية في اطار الانتشار الواسع للسوق الموازي الذي يمثل نسبة 40%.

- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب وهي:

* النظام العقاري القديم الذي يعيق الولوج إلى الأراضي الملائمة للاستثمارات.
* النظام التعليمي الذين يخرج مترشحين لا تتلاءم كفاءتهم مع احتياجات المستثمرين.
* النظام البنكي والإداري البيروقراطي و ضعف الشفافية الذي يمدد الآجال ويبطئ القرارات.
*العائق القانوني فهناك العديد من القوانين التي لاتتماشى و طموحات المستثمر الاجنبي.
* عدم الثقة بعودة الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(1) بولعيد بعلوج،"معوقات الاستثمار في الجزائر"،الملتقى الدولي الثاني للبحث في سبيل تنشيط و ترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول الانتقالية-حالة البلدان العربية و الجزائر،جامعة سكيكدة،ص11.

* عدم الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فعدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول أو الدول المتقدمة لجدب الاستثمارات الأجنبية و هدا نظرا لما في هذه القوانين من شروط و إجراءات هي في صالح الشركات الاجنبية التي لم تصادق عليها الجزائر.

وتأكيدا للعراقيل السابقة الذكر فقد أكد البنك الدولي أن الجزائر وجهة صعبة للاستثمار بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة و الطابع المركزي و البيروقراطي للإدارة ،فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات و المؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبّه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل.

وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 للسنة الثانية على التوالي من مجموع 168 بلدا حيث كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية وهوماكان واضحا في تقارير 2006 إلى 2011.

وقد قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 11 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا. في نفس السياق، سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائري في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة113.

من جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة و127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير،رغم ان مرحلة التصفية تاخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و الشكل التالي يبرز العراقيل التي تعترض مسار الاستثمار في الجزائر حسب البنك العالمي:

شكل رقم(8): عراقيل الاستثمار في الجزائر

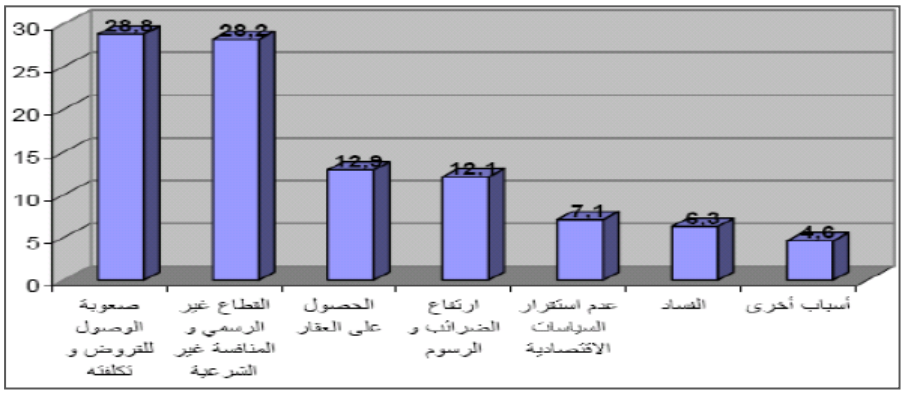

المصدر: ناجي بن حسين "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" عن مجلة الاقتصاد و المجتمع عدد4، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2006،ص 16.

غير أنه و الجدير بالذكر أن الجزائر من خلال الجهود الحالية عملت على التخفيف من حدة هذه العراقيل بمحاربة البيروقراطية ،تسهيل الحصول على العقارات المخصصة للمشاريع الاقتصادية و دعم المؤسسات الاقتصادية من خلال:

*تسهيل استيراد المواد الاولية و المنتجة.

*الاتفاق باعادة جدولة المديونية الجبائية للمؤسسة.

*دخول الحكومة لمرافقة المؤسسات الخاصة لتسهيل قروض الاستثمار حيث اصبحت المؤسسة تقترض ب 3.5% .

وهذا حسب ما جاء به الوزير الاول احمد اويحيي في اجتماع الثلاثية لسنة 2011.[1]

2-3 آفاق الاستثمار في الجزائر[2]

إن الإمكانيات الموجودة في الجزائر تضعها ضمن الدول المتوفرة على أساسيا ت و متطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع و ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي،وبعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة و وضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية و المالية الخانقة التي مرّ بها خلال السنوات الأولى من التسعينات،الا انه استرجع عافيته واصبح يتجه شيئا فشيئا نحو تحرير الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية و بخبرات محلية و دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد،إذ أصبحت الجزائر تتمتع بكثير من المؤهلات و العناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية و تمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية و تملك كفاءات عالية،كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية ضخمة تم بناءها خلال عقود سابقة ،مع وجود موارد طبيعية هامة كالبترول و الغاز.

و الجزائر تسعى جاهدة إلى توفير المزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات محلية كانت أم دولية من خلال :

*توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات و بكل الجوانب المتعلقة به.

*تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة و الفساد.

*احترام نظام الضمانات و الاتفاقيات التي و وقعتها الجزائر مع مختلف الدول و الهيئات الدولية .

*انجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال و بعث البنوك و الهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.

*استقرار المحيط التشريعي و السياسي و خاصة الأمني .

(1) الوزير الاول احمد اويحيى،"اجتماع الثلاثية حول دعم المؤسسة الاقتصادية"،ندوة صحفية منعقدة يوم 29-05-2011،انظر الموقع www.entv.dz.

(2) منصوري زين ،"واقع و آفاق سياسة الاستثمارات في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد2،الجزائر،2006،ص147.

*تحرير التجارة العالمية و الإسراع بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
*إعطاء مزيد من الحوافز و الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية.

خلاصة:

ان الجزائر ابدت ارادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار وذلك بانتهاج سياسة اصلاح اقتصادي و سن التشريعات و القوانين و بعث المؤسسات المؤطرة له ، وتخصيص الاموال اللازمة لتطويره.

غير ان روا سب و تبعات عملية التحول ،من نظام ممركز الى اقتصاد السوق و الإرث الكبير الذي ورثته من نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب و المنتظر مما انعكس عليها بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الاصلاح الاقتصادي وهو ما أضفى نوعا من الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

و بالرغم من كل هذا لا يمكن نكران ماحققته حيث يعد مقبولا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها والمتعلقة بالجانب السياسي، او الاقتصادي.

وعليه فهي مجبرة دوما على تتبع مسار الاصلاحات التي تمس مختلف الجوانب من جهة و العمل بجد للانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي بقوة من جهة اخرى.

الخـاتمة:

مـن خـلال دراسـة موضـوع أليـات تشـجيع و ترقيـة الإسـتثمار كـأداة لتحقيـق التنميـة الإقتصـادية فـي الجزائـر، اتضـح أن الاقتصـاد الجزائـري عـانى العديـد مـن المشـاكل الاقتصـادية، بسـبب العديـد مـن السياسـات الاقتصـادية، التـي مـن أهمهـا السياسـة الاسـتثمارية التـي كانـت سـائدة خاصـة فـي ظـل الاقتصـاد الموجـه. حيـث أن عمليـة التحـول مـن نظـام اقتصـادي مـمركز إلـى اقتصـاد السـوق، فرضـت علـى الحكومـة الجزائريـة بدايـة مـن سـنة 1990 سياسـة إصـلاح هيكلـي،و إهتمـام بالسياسـات الإسـتثمارية التـي سـمحت إلـى حـد مـا، بإعـادة التـوازن الاقتصـادي الكلـي و تحريـر الاقتصـاد، و ذلـك بفضـل الإرادة القويـة التـي أبـدتها الجزائـر لاسـتقطاب، و تطـوير الاسـتثمار باعتبـاره محـرك التنميـة و النمـو الاقتصـادي فأرسـت لـذلك العديـد مـن التشـريعات و القـوانين، كمـا أنشـأت العديـد مـن المؤسسـات المـؤطرة للاسـتثمار و ذلـك أمـلا فـي بعـث و إرسـاء منـاخ اسـتثماري و بيئـة أداء أعمـال محفـزة للمسـتثمرين. وفـي هـذا الصـدد حاولنـا الوقـوف علـى مـا يلي:

فقبـل التطـرق لموضـوع أليـات تشـجيع الإسـتثمار فـي الجزائـر، كـان علينـا أولا البحـث عـن فهـم عـام وتأصيل موضوع الاستثمار، الذي يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية بالغة الأهمية في التنمية .

ومـن خـلال دراسـة موضـوع التنميـة الإقتصـادية إتضـح بأنهـا تعـد مطلبـا و مسـعى بالنسـبة للعديـد مـن الـدول الناميـة ففـي عـالم اليـوم أصـبحت المقـدرة علـى تحقيـق معـدلات إنمـاء إقتصـادي عالية تمثل معيار كفاءة النظام الإقتصادي

وبعـد دراسـة إنعكاسـات أليـات تشـجيع و ترقيـة الإسـتثمار علـى التنميـة فـي الجزائـر وبتقيـيم سياسـة التحفيـز علـى الاسـتثمار، تبـين أن منـاخ الاسـتثمار غيـر ملائـم، ولـم يعمـل علـى جـذب وتشـجيع الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة والاسـتثمارات الخاصـة المحليـة، بسـبب المشـاكل والعراقيـل الكثيـرة التـي يعـاني منهـا المسـتثمر، بـالرغم مـن التحفيـزات الضـريبية والضـمانات الممنوحـة للمسـتثمرين،حيث أن الجهـود التـي بـذلتها الدولـة لـم تكـن كافيـة لإزاحـة و محـو كـل الآثـار السلبـية المميـزة، و الموروثـة للاقتصـاد الجـزائري، حيـث يمكـن ملاحظـة تبـاطؤ فـي عمليـة وضـع حيـز التطبيـق إصـلاحات هيكليـة فيمـا يخـص برنـامج الخصخصـة و إصـلاح القطـاع العـام، و إصـلاح قطـاع الماليـة و البنـوك، و الإصـلاحات الجبائيـة، و ترقيـة الحكـم الراشـد، و وضـع حيـز التطبيـق القـوانين و التشـريعات حـول المنافسـة، و صـعوبات تعتـرض نمـو القطـاع الخـاص و تطوره.

كمـا أن الجزائـر تعـاني مـن خسـارة فـي صـورتها و علاقتهـا مـع العـالم الخـارجي و بـالأخص مـع منظمات الأعمال متمثلة في:

*نقـص فـي الرؤيـة و الشـفافية حـول السياسـة الاسـتثمارية الوطنيـة (الجـزء الأكبـر منهـا متعلـق بعـدم وجـود معلومـات نوعيـة، حـول تـدفق و توزيـع الاسـتثمارات، حسـب القطاعـات و حسـب الـدول مصدر الاستثمارات الأجنبية...).

*نقـص فـي التنسـيق مـابين مختلـف المشـرفين و المـؤطرين للاسـتثمار فـي الـبلاد، مـع تسـجيل تبـاطؤ في الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)...الخ.

كـل هـذه العراقيـل و العوامـل المميـزة للاقتصـاد الجزائـري تهـدد بطـرد الاسـتثمارات و رؤوس الأموال إلى الخارج عوض جذبها، و بالمقابل تعطيل لعملية التطور و التنمية الاقتصادية للبلاد.

رغـم هـذا لا يمكـن نكـران بـأن الجزائـر عملـت علـى إيجـاد و بعـث المنـاخ الملائـم للاسـتثمار مـن خـلال التشريعات التي سنتها لهذا الغرض،و الذي كان أخرها المخطط الخماسي 2010-2014.

لـذلك فإنـه مطلـوب مـن الجزائـر عمـل الكثيـر لتصـحيح الخلـل، و بعـث بيئـة أداء للأعمـال مناسـبة للمسـتثمر الـوطني و الأجنبـي، و الاسـتمرار فـي الجهـود لتطـوير الاسـتثمار المحلـي و الأجنبـي، و العمـل علـى كسـب ثقـة المسـتثمر الأجنبـي عـن طريـق الاسـتقرار السياسـي و الأمنـي، و تغليـب ثقافـة الاتصـال و الحـوار مـع الشـريك الأجنبـي و بخاصـة المسـتثمر الجزائـري الموجـود فـي الشـتات والمستثمـر العربـي و الشـريك الأوروبـي ذلـك أن التوسـع فـي الاسـتثمار، سـوف يـنعكس لا محالـة بالإيجاب على النمو و التنمية الاقتصادية في البلاد.

<u>نتائج الدراسة:</u>

على ضوء العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- أن الجزائـر تتـوفر علـى العديـد مـن المـؤهلات التـي تجعـل منهـا قطبـا اقتصـاديا كبيـرا و هـذا بفضـل المـوارد الطبيعيـة، و التركيبـة البشـرية و الموقـع الجغرافـي و محـاولات الانـدماج فـي الاقتصاد العالمي...

ممـا يؤهلهـا لتطـوير قـدراتها الذاتيـة (اسـتثمار القطـاع الخـاص و العـام) و لاسـتقطاب الاسـتثمارات الدولية.

2- أن الجزائـر أبـدت إرادة قويـة و بـذلت جهـودا معتبـرة لتطـوير و ترقيـة الاسـتثمار، و ذلـك بانتهـاج سياسـة إصـلاح اقتصـادي، و بسـن التشـريعات و القـوانين المحفـزة للاسـتثمار، و بعـث المؤسسـات المـؤطرة لـه ، و تخصـيص الأمـوال اللازمـة لتطـويره مـن خـلال بـرامج الـدعم، و الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

و لكـن راوسـب و تبعـات عمليـة التحـول، مـن نظـام ممركـز إلـى اقتصـاد السـوق و الإرث الكبيـر الـذي ورثتـه عـن نظـام التسـيير السـابق حـال دون تحقـق النتـائج بالقـدر المطلـوب و المنتظـر، ممـا انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي.

و هـو مـا أضـفى نوعـا مـن الركـود و الجمـود علـى المشـاريع الاسـتثمارية التـي لـم تواكـب الحاجـات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

3- أن عمليـات الإصـلاح الهيكليـة التـي باشـرتها الجزائـر، قـد سـمحت إلـى حـد مـا بإعـادة التوازنـات الكليـة و تحريـر الاقتصـاد و انعكسـت بالإيجـاب علـى النـاتج الـداخلي الإجمـالي و علـى تطـوير القطـاع الخـاص وعلـى تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر... الـخ ، ، و هـو مـا يسـتدعي مواصـلة الإصلاحات و استكمالها.

4- أن بيئـة أداء الأعمـال فـي الجزائـر مازالـت ضـعيفة و تنقصـها العديـد مـن العوامـل التـي تكـبح الاسـتثمارات، كمشـكل الحكـم الراشـد، و الـبطء فـي الإصـلاحات الاقتصاديـة خاصـة الماليـة و المصـرفية، و تعطـل برنـامج الخصخصـة، مشـكل العقـار الصـناعي، و مشـكل القطـاع المـوازي المعتبـر و الرشـوة و الفسـاد المتنـامي، و التـأخر فـي الهياكـل القاعديـة، و نظـام العدالـة الغيـر فعال...

5- أن عمليـة التنميـة السـليمة يجـب أن تعتمـد علـى جهـود القطـاع العـام و القطـاع الخـاص علـى حـد سـواء فـي شـكل تكـاملي عـن طريـق الحـوار و النقـاش بـين القطـاعين و بعيـدا عـن الخـلاف و التنـافر بينهمـا الـذي يـؤدي إلـى إجهـاض عمليـة التنميـة و يحـد مـن جهـود المجتمـع فـي التقـدم و الرقـي، و ذلـك بإزالـة و محـو النظـرة السـيئة و التشـكيكية علـى القطـاع الخـاص و إبعـاد تهمـة الفشـل و عـدم الفعالية على القطاع العام.

6- يـوفر الاسـتثمار الأجنبـي العديـد مـن المنـافع للـدول المضـيفة، مـن بينهـا تـوفير التمويـل للتنميـة الاقتصـادية و نقـل التكنولوجيـا، و خلـق فـرص العمـل، و تنميـة الصـادرات، و تحسـين ميـزان

المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الاستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للبلد.

7- على الرغم من محدودية النتائج المحققة خلال عشرية الإصلاح الاقتصادي، و التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبد ، حيث تقلص معدل البطالة، و تحسن مستوى الدخل ، إلا أن ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، وتباطؤ وتيرة الإصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

التوصيات:

و بناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات و التي تقوم على النتائج السابقة:

1- ضرورة إزالة المشاكل الهيكلية و التسييرية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات، التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار، و تكبح النمو الاقتصادي، إذ على الرغم من تغير القوانين و التشريعات إلا أن الذهنيات و المعاملات لم تتغير.

و في هذا الإطار يجب:

*ضرورة الإصلاح الإداري، للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، و الذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية و الرشوة، و محاربة كل أشكال مقاومة الإصلاحات.

*ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة و عصرنته و التعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة و الفساد و محاربة تبييض الأموال.

2-إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية المناوئة.

3-ضرورة الإسراع في الإصلاحات و بالخصوص الإصلاحات المصرفية و المالية و أكثر استثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال و ذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار تستجيب لعديد المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر.

و الإسراع في الإصلاحات، لا يمكن أن يتحقق إلا بتدعيم التنسيق ما بين السياسة الاقتصادية القطاعية للحكومة و أيضا ما بين مختلف الفاعلين في الاستثمار (إدارات عمومية فيما بينها، و الحوار ما بين القطاع العمومي و القطاع الخاص).

و في هذا الإطار يجب:

*تنمية سوق المال في الجزائر و القضاء على مسببات جمود بورصة الجزائر.

*إصلاح و تنمية الجهاز المصرفي، و ذلك ببعث البنوك المتخصصة و التي لها علاقة مباشرة بتطوير الاستثمار.

*الإصلاح الضريبي و محاربة التهرب و الغش الضريبي، و وضع هندسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار تخدم الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني.

4- الحكومة مطالبة بالإسراع بعملية تطوير و تحرير النظام الاقتصادي، و ذلك بتحليل وزن الدولة في الاقتصاد، و تسهيل و تدعيم لدور القطاع الخاص و بخلق مناخ ملائم لخلق الثروة، الذي يسمح بتدفق و رواج الاستثمارات. و في هذا الإطار يجب:

*تطوير القطاع الخاص الوطني و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تأهيلها حتى تقوى على المنافسة و القضاء على العراقيل التي تعيق نموه و تطوره و بالخصوص:

- تعميق الحوار ما بين القطاع الخاص و القطاع العام
- تقليص وزن الاقتصاد الموازي من خلال تشجيع و تسهيل آلية القرض المصغر.
- تبسيط الإجراءات البنكية (بالخصوص لدى بنوك القطاع العام) لتسهيل عملية الحصول على القروض و إضفاء الشفافية و السرعة في دراسة ملفات طالبي القروض

- تمكين و تدعيم حصول مؤسسات القطاع الخاص على التكنولوجيا، من تجهيزات حديثة و معرفة، من خلال تطوير الاتصال مع المراكز الوطنية الأكاديمية و التقنية و المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر.

*إعادة توجيه القطاع العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة و يتعلق هذا التوجيه بـ :

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج.
- الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها.
- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة.
- البحث عن كفاءة الإنتاج العام.
- العمل على تقليص و عقلنة الاستهلاك الحكومي.

5- العمل على خلق جو و مناخ مساعد للاستثمار الأجنبي و هذا يكون عن طريق:

*تطوير الإطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، و تطوير الرؤية و الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار .

*العمل على استقطاب و توطين الرأسمال الوطني الموجود في الشتات، (في الخارج) و فتح المجال أمام الجالية الجزائرية الموجودة في الخارج للمساهمة في التنمية و الاستثمار في بلدهم.

*العمل على زيادة نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البينية و ذلك بتدعيم الاتصالات و تبادل الأفكار مع المتعاملين العرب لرفع الحواجز و العراقيل التي تحول دون استقطاب الرأسمال العربي.

*وضع سياسة فعلية لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترتكز على التقنيات لجذب المستثمرين، على أساس تكوين عالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) و دبلوماسيين متخصصين في الخارج.

6- تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين و تأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة، و لتوطين الاستثمارات الأجنبية و جذبها، و في هذا الإطار يجب:

*رفع و زيادة الأموال المخصصة للبحث و التطوير و الموجهة للجامعات و مراكز البحوث.

*خلق روابط ما بين الجامعات و مراكز التكوين المهني و مراكز البحوث.

*تنويع و تطوير عروض التكوين الجامعي، و ما بعد التدرج في مجال إدارة الأعمال و تسيير المؤسسات، الاقتصاد، المالية، الهندسة ...

7 - الحكومة مطالبة باستغلال الوفرة المالية الحالية (احتياطي الصرف)، لإحداث نهضة تنموية سليمة و محكمة ، و ذلك بالتركيز على الهياكل الأساسية و القاعدية من طرق و موانئ و السكك الحديدية ، و توفير الماء ليحل محل النفط و الغاز عن طريق إقامة مصانع تحلية مياه البحر و السدود ...

فكل هذا من شأنه أن يخدم سياسة الاستثمار التي تنتهجها البلاد و يحدث تنمية واقعية و شاملة.

المراجع بالغة العربية

الكتب

1. إبراهيم حسين العسل،"التنمية في الفكر الإسلامي"،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،عمان 2006.
2. حسني علي خربوش ،عبد المعطي رضا أرشيد ،"الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق" الشركة الدولية للتجهيزات و الخدمات الهندسية و المكتبية للنشر، عمان ،الأردن ،1996 .
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،"التنمية "،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر 2009.
4. حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية "، دار الفكر العربي، القاهرة،مصر، 1991.
5. حنفي عبد الغفار، " الحالة المالية المعاصرة "، الدار الجامعية،مصر، 1992 .
6. زياد رمضان، " الاستثمار المالي و الحقيقي "،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، 1998.
7. زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي "، دار وائل للنشر، عمان، طبعة3، 2005.
8. سمير محمدعبد العزيز،"المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية"،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1988.
9. صبحي تادرس قريصة ،"مذكرات في التنمية الاقتصادية "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر بدون سنة نشر .
10. طارق الحاج ،"علم الاقتصاد و نظرياته "،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن 1998.
11. طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار "، دار المستقبل ،عمان ، الأردن، 1997.
12. عادل مختار الهواري،"التنمية الاقتصادية"،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995.
13. عبد العزيز فهمي هيكل، " أساليب تقييم الاستثمارات " ،الدار الجامعية، بيروت، لبنان 1995.
14. عبد الله محمد قسم السيد، "لتنمية في الوطن العربي " ،دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا 1994.
15. علي جدوع الشرفاوي،"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،عمان،2009.
16. علي لطفي، " محاضرات في التنمية الاقتصادية "،كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة مصر،2003.
17. قحطان سيوقي،" اقتصاديات المالية العامة "، دار طرابلس للدراسات و النشر و الترجمة لبنان،1989.
18. محمد احمد الدوري،"التخلف الاقتصادي"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة1998،2.
19. محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،دار إثراء للنشروالتوزيع، الاردن،2010.
20. محمد عبد العزيز عجيمة و إيمان عطيفة ناصف و آخرون ،"التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، دار المعرفة الجامعية،مصر، 2005.
21. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي،"التنمية الاقتصادية،مفهومها،نظرياتها،سياساتها" الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2003 .
22. محمد عبد العزيزعجيمة،"التنمية الاقتصادية بين النظريةوالتطبيق-النظريات - الاستراتيجيات - التمويل"،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2007.
23. محمد عثمان اسماعيل حميد، " أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و قياس مخاطر الاستثمار "،كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.

24.محمد مطر،" إدارة الاستثمارات الاطار النظري و التطبيقات العلمية" دار وائل للنشر، عمان طبعة4 2004 .
25.مدحت القريشي ،"التنمية الاقتصادية ،نظريات و سياسات و موضوعات"،دار وائل للنشر الأردن 2007.
26.مروان شموط كنجو عبود كنجو، " أسس الاستثمار" ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، مصر،بدون سنة نشر .
27.هشام محمود الاقداحي ،"معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية"،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر،2009 .

الأطروحات و الرسائل

28.دعاء محمد سالمان ،" دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري "،رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عين شمس ، القاهرة ،مصر،بدون سنة.
29.عبد القادر بابا،"سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،قسم علوم اقتصادية فرع التخطيط،جامعة الجزائر،دفعة 2003-2004.
30.فضيلة جنوحات،"إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية-حالة بعض الدول المدينة-"،مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2005-2006
31.محمد نظير بسيوني ، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ن القاهرة ، مصر ، 1986

تقارير و منشورات

32.إحصائيات الوكالة الوطنية للاحصاء2011.
33.المادة 181-182 ،من الامر رقم 82-13المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14-04-1990،الجريدة الرسمية،العدد 52 الصادر في 1990.
34.المادة04 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ ب 17-10-1994 المتضمن صلاحيات وسير و كالة ترقية الاستثمارات،دعمها و متابعتها،الجريدة الرسمية،العدد67 بتاريخ 19-10-1994.
35.المرسوم التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد67 بتاريخ 20-اوت2001.
36.المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر،الجريدة الرسمية العدد 64 الصادر بتاريخ10-10-1993.
37.المركز الوطني للمعلومات و الاحصائيات.
38.منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارandi 2011.

قوانين و تشريعات.

39.المادة14-16 من نفس الامر 01-03 .
40.الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003.

المجلات:

41.جمال عمورة،"دور تطوير و تشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة-دراسة حالة الجزائر-"،مجلة العلوم الانسانية،عدد29،الجزائر ،2006

42.منصوري زين ،"واقع و آفاق سياسة الاستثمارات في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد2،الجزائر،2006.
43.منصوري زين،"عرض و تقييم لسياسة الاستثمار بعد الاصلاحات"، مجلة الجندو،عدد 34 جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر، 2007.

الملتقيات

44.بولعيد بعلوج،"معوقات الاستثمار في الجزائر"،الملتقى الدولي الثاني للبحث في سبيل تنشيط وترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول الانتقالية-حالة البلدان العربية و الجزائر،جامعة سكيكدة،بدون سنة.
45. قدي عبد المجيد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الاغواط ، الجزائر 08 ، 09 افر يل 2002 .

المراجع باللغة الفرنسية

46.Miloud Boubaker, « investissement et stratigierts »,opu,alger,1988.

المواقع :

47.احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع :20-5-2011،انظر الموقع www.economy.algeria.tk
48.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار انظر الموقع www.andi.com
49.امينة اوزلاق،"تطور الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر"، تاريخ الاطلاع،29-05-2011،انظر الموقع www.ulum.ul
50.بوابة الوزير،المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية،تاريخ الاطلاع ،29-05-2011،انظر الموقع www.premierministre.gov.dz
51.زيان احمد،"المخطط الخماسي2014،2010" ،،تاريخ الاطلاع:28-5-2011 ،انظر الموقع www.awlad.dz
52.شبكة عالم الجزائر:اقتصاد الجزائر من 1962الى يومنا هذا،تاريخ الاطلاع 24-05-2011،انظر الموقع www.dz world.net/vb/archive/index.php/t

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف الاستثمار	11
02	حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية	53
03	أشكال التمويل الخارجي المتاحة للتنمية	61
04	مؤشرات الوضعية الإقتصادية المستقرة المشجعة للأعمال	93
05	الفرص الاستثمارية المستخلصة من الواردات الجزائرية	94
06	مخاطرة البلدان المنخفضة	94
07	نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	97
08	عراقيل الاستثمار في الجزائر	107

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المشروعات الإستثمارية حسب كل قطاع في الجزائرمن 2002الى 2010	83
02	توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطارالشراكة مع الدول الأجنبية من2002 الى2010	84
03	المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرحة حسب القطاعات من 2002 الى 2010	85

الملخص:
يمثل الاستثمار الأساس لخلق السلع و الخدمات و تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية هذه الأخيرة تصطدم بمجموعة من المعوقات تحول دون توسعها و باعتبار الجزائر من الدول النامية و نظرا لكونها لم تستطع استغلال مواردها المتاحة بطرق سليمة فهي تحتاج إلى مقترحات عملية و سياسات فعلية في مسارها التنموي لتحفيز و تشجيع نشاطها الاستثماري قصد تحقيق أهدافها المرجوة وعليه سيتم تحليل مختلف الآليات التي اتبعتها الجزائر لتشجيع وجذب الاستثمار من خلال دراسة و تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار إضافة إلى التنمية الاقتصادية، التي تحتاج إلى الفهم العام والتأصيل الخاص لمفهومها ،ومع التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من مقتضيات الإصلاحات الاقتصادية الحديثة سيتم الغوص في التحليل أكثر حول انعكاسات تشجيع و ترقية الاستثمار على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
الكلمات المفتاحية:
الاستثمار، التنمية الاقتصادية، السياسة الاستثمارية

Abstract:
Represents basis of investment to create goods and services and to achieve economic growth, which permits the achievement of economic development of the latter, a string of obstacles preventing the expansion and as Algeria to developing countries and because they could not exploit available resources in ways that sound, they need to concrete proposals and actual policies in the course of development To stimulate and encourage active investment in order to achieve their desired objectives and it will analyze the various mechanisms followed by Algeria to encourage and attract investment through the study and analysis of various aspects of investing as well as economic development, that need to be the general understanding and rooting special concept, and with the economic transformation is important that I knew Algeria And openness to foreign direct investment which is one of the requirements of modern economic reforms will be diving in the analysis more about the implications of encouraging investment and promote economic development in Algeria.
Tags:
Investment, economic development, investment policy